



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

التحليل المالي كأداة للرقابة وإتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية دراسة تطبيقية بالمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة SONARIC

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ:

❖ -دراعو عزالدين

إعداد الطلبة:

❖ مداني آسية

❖ غوالي آمال

❖ عبد العالي صالح

السنة الجامعية: 2015/2016

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بعظمة جلاله ،
وشكرا يليق بعظمة كماله وكثرة
أفضاله

الحمد لله الذي أعطانا الارادة
والعزيمة وأعاننا وسدد خطانا ووفقنا
الى انجاز هذا العمل المتواضع ،
نحمدك يا رب ونشكرك.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان
للأستاذ الكريم الذي ساعدنا على
انجاز هذا العمل وفي تذليل ما
وجهناه من صعوبات بالرغم من أن
عبارات الشكر لا توفيه حقه:
الأستاذ « دراعو عز الدين »

الى كل الأساتذة الذين لم يخلوا علينا
بالعلم النافع ، كما نتوجه بأحر الشكر
وأعزه الى مسؤولي شركة سوناريك
الذين أعانونا كثيرا في اتمام هذا
العمل المتواضع .

مهما كان تعبيرنا وشكرنا فإننا لا
نستطيع رد ولو جزء بسيط من
الجميل للذين وقفوا الى جانبنا في هذا
العمل .

شكرا



الهداء

قال الله تعالى :

« قل لو كان البحر مداد لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو
جئنا بمثله مداد »

الى أعز ما أملك في الكون الى من علمني كيف أنجح ، يا من تألم لألمي
وفرحت لفرحي - أمي - الحنون الى من تعب وكد من أجل دراستي وأتفوق
- أبي - الكريم أطل الله في عمره

أهديكما هذا النجاح المتواضع الذي لا يساوي شيء أمام ما منحتماني اياه .
الى جدتي الغالية التي لم تبخل علينا بالحب والحنان وتدعوا لنا بالتوفيق
الى أقرب الناس الى قلبي الى الاخوة : أسامة ، أيمن ، معاد والى كل عائلة
غولي لا أنسى صديقتي الغالية أسية .

وأتمنى لها التوفيق الدائم في حياتها المهنية

والى من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع .

والى كل الذين جمعني بهم الجامعة .

الحمد لله الذي أعطانا الصبر والقوة على الوصول الى هذه

الدرجات من العلم .

أمال

اهداء

قبل كل شيء : أحمد الله تعالى الذي أنار لي دربي ، وسد ديني الى الطريق عمله ، فلولا أن هداني لما كنت أهتدي ، فالحمد لله أولا وثانيا والحمد لله دائما .

أهدي هذا العمل المتواضع :

الى من قال فيهما الله تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين احسانا »

أهدي فرحة نجاحي وجهد سنواتي السابقة الى أعظم شخصين أحبهما قلبي ، اللذين علماني الصدق ، وسعيا الى تربيتي وتعليمي

الى أبي وأمي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه « عبد الرحمن ، لويضة »

الى من كانت لي أما وأبا في هذه الحياة ، الى من ساندتني ووقفت بجانبي ، الى من علمتني مبادئ الأخلاق والاحترام ، الى التي لم تبخل علي بشيء في سبيل تحقيق هدفي ، الى التي كافحت ومازالت تكافح من أجل اسعادي

الى جدتي العزيزة والغالية على قلبي « غنوجة » أطل الله في عمرها

أهديكم هذا النجاح المتواضع كهدية مني ، رغم أنه لا يساوي شيئا أمام منحتموني اياه

الى الذين قاسموني كل حلو ومر في حياتي ، الى اخوتي الأعزاء « عمار ، عبد الوهاب ، جمال ، هشام ، عبد المالك » واخوتي العزيزات « كريمة ، حنان ، صبرينة »

الى الكتاكيت الصغار : أنيس ، أسيل ، أماني ، أية ، ايناس ، أشرف ، يوب ، وليد

الى الوردتين اللتين لا تذبلان في غياب الربيع الى ابنتي أختي : « هديل وجيهان »

الى صديقتي الرائعة والوفية والحنونة ، الى أختي « أمال »

الى كل زميلاتي في الدراسة

الى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم صفحة مذكرتي .

أهدايا

الفهرسة



العناوين	الصفحات
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة عامة	أ - ب
<u>الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية والبنية المالية</u>	1-17
تمهيد	2
المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية	3
المطلب 1: تعريف المؤسسة الاقتصادية	3
المطلب 2: خصائص المؤسسة الاقتصادية	3
المطلب 3: أنواع المؤسسة الاقتصادية	5 - 4
المطلب 4: وظائف المؤسسة الاقتصادية	7 - 5
المبحث الثاني: البنية المالية للمؤسسة الاقتصادية	16- 8
المطلب 1: تعريف الميزانية المالية	8
المطلب 2: تعريف الميزانية المحاسبية	8
المطلب 3: عناصر الميزانية المالية	11- 9
المطلب 4: عناصر الميزانية المحاسبية	16 - 11
خلاصة	17
<u>الفصل الثاني: التحليل المالي وأدواته</u>	35 - 18
تمهيد	19
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	20
المطلب 1: مفهوم التحليل المالي	20
المطلب 2: أهداف التحليل المالي	21
المطلب 3: معايير ومقومات التحليل المالي	22 - 21
المطلب 4: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي واستعمالاته	24- 22
المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي	25
المطلب 1: التحليل بواسطة النسب المالية	25
المطلب 2: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة	26

31- 27	المطلب 3: أنواع النسب المالية
34 - 31	المطلب 4: التحليل بواسطة التوازن المالي
35	خلاصة
72 - 36	<u>الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات</u> <u>المترابطة " SONARIC "</u>
37	تمهيد
38	المبحث الأول: تقديم حول المؤسسة محل الدراسة
39 - 38	المطلب 1: لمحة تاريخية حول المؤسسة
43- 39	المطلب 2: إحصاء حول الموارد البشرية والوحدات المكونة للمؤسسة
44	المطلب 3: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
48- 45	المطلب 4: دور المصالح الموزعة ومهامها في المؤسسة
50	المبحث الثاني: تطبيق أدوات التحليل المالي في المؤسسة
55- 50	المطلب 1: التحليل بواسطة التوازنات المالية
62- 55	المطلب 2: التحليل بواسطة النسب المالية
65- 63	المطلب 3: التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة (SONARIC)
67	خاتمة
70 -69	المراجع

قائمة الجداول :

- جدول - 01 - فصل : 01 ص 10 .
- العنوان : ميزانية مالية مفصلة
- جدول - 02 - فصل : 01 ص 11 .
- العنوان : ميزانية مالية مختصرة
- جدول - 03 - فصل : 01 ص 13 .
- العنوان : ميزانية محاسبة (الأصول) السنة المالية المقفلة في : 31 / 12 / N
- جدول - 04 - فصل : 01 ص 14 .
- العنوان : ميزانية محاسبة (الخصوم) السنة المالية المقفلة في : 31 / 12 / N
- جدول - 05 - فصل : 03 ص 40 .
- العنوان : توزيع العمال في مؤسسة سوناريك .

قائمة الأشكال

- ص 15 . - الشكل -01 - فصل : 01
العنوان : ملخص لكيفية تحويل عناصر الاصول
- ص 16 . - الشكل -02 - فصل : 01
العنوان : ملخص لكيفية تحويل عناصر الخصوم
- ص 24 - الشكل -03 - فصل : 02
العنوان : الجهات المستفيدة من التحليل المالي
- ص 31 - الشكل -04 - فصل : 02
العنوان : البنية المالية للمؤسسة .
- ص 33 - الشكل -05 - فصل : 2
العنوان : الاحتياج في راس المال العامل .
- ص 43 - الشكل -06 - فصل : 03
العنوان :الوحدات التجارية والإنتاجية للمؤسسة

مقدمة



إن اقتصاد أي بلد ما يقاس بمدى قوة أو ضعف مؤسساته الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة أصبحت من أهم المقومات التي تبني عليها اقتصاديات الدول وعليه ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي والذي يعتبر هدفا أساسيا يحقق أهداف السياسة الاقتصادية لابد من العمل على الزيادة والرفع في فعالية أداء المؤسسات الاقتصادية وذلك كله من حسن استعمال الأساليب والطرق البشرية بصفة عامة والأساليب المالية بصفة خاصة.

فالمؤسسة حين تقوم بالنشاط سواء كان البيع أو نشاط الإنتاج لابد من توفير الأموال الضرورية لمواجهة مختلف أوجه الأنفاق، وأهمية الوظيفة المالية مرتبط بمدى حجم المؤسسة والمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه. وعليه ففعالية أي مؤسسة في نشاطها يتوقف على مدى قدرتها في التحكم في الوظيفة المالية لأن كل القرارات المتخذة داخل أي مؤسسة ناتجة عن انعكاسات مالية، ولهذا يرى الكثير من المحللين داخل سبب فشل وخسارة المؤسسات في شتى نشاطاتها إلى الأداء المالي السيئ والوظيفة المالية هي المعيار الذي به يتم التحكم في مختلف وظائف المؤسسة فهو الذي يبين مدى قدرتها على خلق إيرادات مالية تملكها من توسيع النشاط الاستغلالي الذي يحقق لها الاستمرار والنشاط. وهو يعتبر كمؤشرات مالية به يعكس مدى قوة أو ضعف المؤسسة، وتعطى الإدارة المالية بمعلومات وبيانات تفيدها في ترشيد قراراتها وتصويبها بالقدر الذي يمكن من تحقيق الأهداف والسياسات المطبقة. وهكذا يعتبر التحليل المالي ذو مصالح كثيرة ومتعددة لا يمكن الاستغناء عنه في مجال الرقابة على المؤسسة ومقارنتها مع المؤسسات الأخرى ذات القطاع المماثل لمعرفة أدائها وموقفها التنافسي وإبراز وضعها المالي.

الإشكالية : (السؤال الأساسي ؟)

بما أن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، حيث أصبح موضوع مهم وجديد أثار محل اهتمام المفكرين الاقتصاديين، رأينا أنه لابد من القيام بدراسة لهذا الموضوع وذلك بطرح السؤال الرئيسي : كيف يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة رقابة لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ؟

و عليه، يتولد لدينا بعض التساؤلات الجوهرية و الفرعية و التي فرضت نفسها:

- فيما تتمثل البنية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة؟
- ما هي الطرق المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم، رقابة مستمرة؟
- ما هي أهم النسب والمؤشرات المستخدمة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات المشار إليها سابقا تم وضع فرضيات التالية:

- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.
- إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض الإدارة في استخدام أصولها الثابتة.
- إن أي مؤسسة مهما كان طبعها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية.

أهداف البحث:

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.
- إبراز وعرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي ومدى فاعليتها.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر هذا الموضوع من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية لاعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة و ضعف المؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها .

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول



المؤسسة الاقتصادية والبنكية العالمية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والإدارة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، كما تعتبر مجموعة من الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطاً، وتنظيمها، توجيهها ومراقبة يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها.

وتمارس المؤسسة وظائف عديدة ومتنوعة منها على سبيل المثال وظيفة الإنتاج، ووظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، ورغم أهمية هذه الوظيفة المختلفة في المؤسسة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أبرز وأهم هذه الوظائف، إذ هي التي تحدد مستقبل المؤسسة، ومدى استمراريتها وهيكلها المالي، وغيرها من المهام، فهي تلعب دوراً حاسماً في نجاح المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق وغيرها من الوظائف دون توافر الأموال لتمويل أوجه النشاط المختلفة.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

إن كلمة مؤسسة هي بالواقع ترجمة للكلمة (Enterprise) كما يمكن استعمالها للكلمتين التاليتين: (Firm) و (Undertaking) وللمؤسسة عدة تعاريف منها:

- المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتتسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي.
- المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن: "المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو/ وتبادل سلع أو/ وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه"¹.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية:

1. المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات ومن الواجبات والمسؤوليات؛
2. القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
3. القدرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية؛
4. التحديد الواضح للأهداف والبرامج وأساليب العمل (أهداف - كمية - نوعية)؛
5. السعي الدائم والمستمر على إيجاد وتحقيق كل المطالب والحاجيات اتجاه زبائنها؛
6. قدرتها على التكيف مع كل التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة المحيطة؛
7. كونها وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد؛
8. لها هيكل تنظيمي يساعد نجاح مسيرتها الاقتصادية فهي تتكون من: (الإدارة العامة وعمال ووحدات إنتاجية....) وكلها متكاملة مع بعضها البعض.

¹ ناصر دادي عدوي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة 2، ص 9، 10.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية وبغض النظر عن طبيعة النشاط الممارس فإنها تصنف ضمن مجموعات معينة بحسب الزاوية التي ننظر من خلالها لهذه المؤسسات. فتصنف من خلال الشكل القانوني - طبيعة الملكية - الطابع الاقتصادي من حيث الحجم.

أولاً: أنواع المؤسسات تبعا للشكل القانوني:

أ. المؤسسة الفردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته ولهذا النوع من المؤسسات مزايا كبيرة منها:

-سهولة في التنظيم والإنشاء؛

-صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة؛

-صاحب المؤسسة هو الذي يقوم بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار.

ب. المؤسسة الشركاء (Partner Ships): وهي التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر حيث

يلزم على كل واحد منهما تقديم حصته من المال أو من العمل.

ثانياً : أنواع المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية: وتنقسم إلى قسمين:

أ. المؤسسة الخاصة: (Prinate Firms): وهي المؤسسة التي تعود ملكيتها للفرد أو لمجموعة

أفراد (شركات أشخاص، شركات أموال...)

ب. المؤسسة المختلطة: (Mixed Firms): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة

للقطاع العام والقطاع الخاص.

ج. المؤسسة العامة: (Public Firms): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق

للمسؤولين عنها التصرف فيها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا بموافقة الدولة على ذلك.

ثالثاً: أنواع المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي: نميز أنواع كثيرة منها:

أ. المؤسسة الصناعية: وهي المؤسسات التي تهدف إلى الصناعة فقط (تحويل المواد الأولية إلى

منتجات).

ب. المؤسسة الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض وإصلاحها وتقوم بتقديم

الإنتاجات (إنتاج نباتي، إنتاج حيواني...).

ج. المؤسسة التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري (شراء، بيع) كمؤسسات الجملة

ومؤسسات التجزئة...

د. المؤسسة المالية: وهي التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك وشركات التأمين والضمان

الاجتماعي...

رابعاً: أنواع المؤسسة تبعا للحجم

تصنف المؤسسة حسب معيار الحجم إلى 3 أقسام:

أ. المؤسسة الصغيرة: وهي المؤسسة التي يكون عدد أفرادها قليل ويتراوحون ما بين (1 إلى 10 أفراد).

ب. المؤسسة المتوسطة: وهي المؤسسة التي يكون عدد أفرادها متوسطين أي ما بين (10 إلى 50 فرد).

ج. المؤسسة الكبيرة: عدد عمالها كثير من 50 فما فوق ولها إمكانيات كبيرة وقيمة مشهورة.

وكل المؤسسات مهما كان تصنيفها فهي تسعى إلى تحقيق ما يلي:

- الاستقلال الاقتصادي.
- إنتاج سلعة معتدلة الثمن.
- تلبية حاجيات المستهلكين.
- رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.
- رفع نسبة رأس المال المستثمر وتحقيق معدل من الربح.¹

المطلب الرابع: وظائف المؤسسة

يقصد بوظائف المؤسسة على أنها تجمع عدد من المهام والمناصب والأعمال في مجموعة متكاملة ومتجانسة ويعد المفكر "قايول" من بين المفكرين الذين قدموا تقييمات للوظائف الموجودة في المؤسسة حيث قدم عددا من الوظائف للمؤسسة باختلاف أنواعها وتصانيفها منها:²

1. الوظيفة المالية: تعتبر هذه الوظيفة أول وأهم الوظائف التي تؤدي في أي مشروع يحتاج إلى

أموال حتى يتمكن من القيام بالنشاط.

2. الوظيفة التسويقية: وتعتبر هذه الوظيفة من النشاطات الأساسية في أي مشروع وعلى أساس هذه

الوظيفة يتم إعداد الوظائف الأخرى كوظيفة الإنتاج والتمويل، الترويج،...

3. الوظيفة الإنتاجية: ويشمل دور هذه الوظيفة في جمع كل العناصر الموارد المختلفة من موارد

وآلات ويد عاملة... وتحويلها بأسلوب إنتاجي معين إلى سلع أو خدمات التي تشبع حاجات المستهلكين.

4. وظيفة الأفراد: توظيف العاملين وضمان أمنهم وربط علاقات معهم ومع مختلف المتعاملين

الاقتصاديين الخارجيين.

¹ إسماعيل عرابي، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1999، ص14، 13.

² ناصر دادي عدوي، مرجع سابق، ص248.

5. **وظيفة التخطيط والإدارة:** تهدف هذه الوظيفة إلى وضع وتحديد أهداف المؤسسة والطرق الموصلة إلى تحقيق رغباتها أي وضع سياسة محكمة مستقبلية لسير أعمال المؤسسة.
6. **وظيفة التنظيم:** يقصد بها توزيع المسؤوليات على الوظائف والأقسام وتحسين طرق الاتصال بين كل المستويات وداخل المستوى الواحد.
7. **وظيفة الأمن والرقابة:** وتتضمن حماية الممتلكات والأشخاص العاملين عندها.
- ومن أهم الوظائف السابقة الذكر: الوظيفة المالية، وذلك لمدى أهميتها ومكانتها في الشكل التنظيمي للمؤسسة، حيث أننا لو تتبعنا إلى شتى الطرق المختلفة التي تسير عليها المؤسسات في تنظيم وظيفتها المالية، نلاحظ أنها تختلف اختلافا كبيرا، ففي المشاريع الصغيرة نلاحظ أن صاحب هذا المشروع هو المسؤول عن الإنتاج والمال والتمويل... أما المشاريع الكبيرة أو المتوسطة فغالبا ما توجد إدارة مستقلة تتولى الشؤون المالية وتسمى بالإدارة المالية أو الوظيفة المالية. وبالتالي فإذا ما لاحظنا وجدنا أن الوظيفة المالية تحتل الصدارة الأولى في أعلى السلم أوفي الشكل التنظيمي لأنها الأداة الفعالة وهي الأساس الذي به يعتمد على أي نشاط وتتضمن النجاح الدائم والمستمر.
- أ. **تطور الوظيفة المالية:** لقد مرت الإدارة المالية بتغيرات مهمة عبر السنين فعندما ظهرت الوظيفة المالية كحقل دراسي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن العشرين، نجد انه ركز على المسائل القانونية مثل: الاندماج، الإتحاد، وتشكيل شركات جديدة والأنواع العديدة من الأوراق المالية الصادرة من شركات المساهمة فلقد كان التصنيع في أمريكا في أعلى قمته.
- المشكلة التي واجهت الشركات تمثلت في طريقة الحصول على رأس المال من أجل التوسع، لكن عندما حدث الكساد الاقتصادي في و.م.أ في الثلاثينيات ازداد فشل منظمات العمال مما أدى إلى تركيز التمويل وإعادة التنظيم وسيولة الشركات وتقنين تنظيم السوق وفي الأربعينات وبداية الخمسينات استمر التمويل كموضوع وصفي مخصص بدراسة الشركات من وجهة نظر الأطراف الخارجية وليس من وجهة نظر الإدارة داخل الشركة¹.
- ب. **أهداف الوظيفة المالية:** إن أهداف الوظيفة المالية تختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك ما يجعلنا نميز بين نوعين من الأهداف: أهداف عامة وأهداف خاصة².
- الأهداف العامة:** تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والمدير المالي هو المسؤول الأول نظرا لأنه الشخص الذي تتجمع لديه كل المعلومات والبيانات المالية لكي يقيّمها وتتمثل فيما يلي:
- تعظيم الربح: تهدف الوظيفة المالية في مجمل أعمالها إلى تعظيم الربح وتطويره.

¹أنور عبد الخالق ومحمد صديق، الإدارة المالية واتخاذ القرارات لمتنشات الأعمال، مطابع مجلس الدفاع الوطني، الطبعة الأولى، 1990، ص53.

² محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص19.

-تعظيم الثروة: يتضمن هذا الهدف تحقيق عائد كبير على الاستثمارات حيث أن المساهم يحصل على عائد في شكل أرباح موزعة.

الأهداف الخاصة: وتتمثل فيما يلي:

-هدف السيولة: يقصد به احتفاظ المؤسسة بجزء من موجوداتها في شكل سائل والهدف من هذه السيولة يتمثل في مواجهة وتسديد التزامات المؤسسة في تواريخ استحقاقها.

-هدف الملائمة: يقصد به مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ الاستحقاق في أي لحظة كانت.

-هدف المردودية: هذا الهدف يمكن المؤسسة من التكيف مع المحيط وهذا الهدف يضمن لها أمرين:

-تسديد فوائد رؤوس الأموال، مع إرجاع أفساط القروض في تاريخ الاستحقاق.

-تحقيق ربح جيد، جزء يأخذه العمال وجزء تأخذه المؤسسة.

-هدف النمو: ويتمثل في:

- تقسيم الإنتاج

- الاهتمام بنوعية وجودة المنتجات

- توسيع الأسواق وتطويرها

الاستقلالية المالية: تعتبر من مهام المدير المالي وفقدانها يعني فقدان الاستقلالية الكلية للمؤسسة.

المبحث الثاني: البنية المالية للمؤسسة

المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية

تعتبر الميزانية الترتيب عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسب هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة الاستحقاق، ويتم هذا بناءً على المبادئ التالية:¹

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل؛
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد معيار السنة الواحدة.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة - استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد أن بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، بالمقابل نجد أن بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحويل إلى سيولة وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد أن الاعتمادات البنكية أكثر استقراراً من العناصر الأخرى.

المطلب الثاني: تعريف الميزانية المحاسبية

تعتبر الميزانية المحاسبية مرآة ينعكس عليها الوضع المالي، حيث أنها تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها ومدى تقدمها وتطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة ومن جهة أخرى مطالب والتزامات المؤسسة، ولقد اصطلح فنياً على رسم الميزانية في شكل جدول أو قائمة تنظم الأصول أي الموجودات في الجانب الأيمن أما الجانب الأيسر مطالب والتزامات المؤسسة وتسمى بالخصوم. هي جدول تبياني يبين ممتلكات المشروع والتزاماته في وقت معين فتظهر في الجانب الأيمن الأصول، والجانب الأيسر الخصوم.

الأصول = ممتلكات المؤسسة.

الخصوم = التزامات المؤسسة.²

المطلب الثالث: عناصر الميزانية المالية

المبدأ الذي يعمل به في الميزانية المالية هو نفسه الذي يعمل به في الميزانية المحاسبية، حيث تقسم الميزانية المالية - الوظيفة - إلى أربعة مستويات:

1. مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: هي مرتبطة بالأجل الطويل حيث تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسط والطويلة الأجل حيث تتضمن الموال الخاصة: رأس المال الخاص، الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات، الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

¹ إلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 86.

² بوعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، ص 19.

2. مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: تتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي...) وموارد التمويل. حيث تشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون الموردين الحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون...
3. مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط السياسي للمؤسسة أي تلك التدفقات الخارجية. فالنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد مثلاً: حقوق التنازل عن التثبيات...، أما الموارد خارج الاستغلال فنجد مورد القيم الثابتة، الاشتراكات الاجتماعية للعمال...
4. مستوى الخزينة: يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومورداتها، حيث تشمل الاستخدامات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية. أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الجارية.¹ يمكن للميزانية أن تأخذ شكلاً من الأشكال التالية:

¹ إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 87

الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية والبنية المالية

الجدول رقم 01: ميزانية مالية مفصلة

المبالغ الإجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية	الاستخدامات
xxxx	<u>الموارد الدائمة (RD)</u> رؤوس الأموال الخاصة	xxxx	<u>الاستخدامات المستقرة (Es)</u> الأصول غير المتداولة
xxx	-الخصوم غير المتداولة	xxx	-القيم الثابتة المعنوية
xxx	-مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	xxx	-القيم الثابتة في شكل امتياز
xxx	-الديون المتوسطة والطويلة الأجل	xxx	-القيم الثابتة الجاري انجازها
xxx		xxx	-القيم الثابتة المالية
xxxx	<u>موارد الاستغلال (Rex)</u>	xxxx	<u>استخدامات الاستغلال (Eex)</u>
xxx	-الخصوم المتداولة	xxx	-المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
xxx	-مستحق المورد وملحقاته	xxx	-حسابات غير مدنية
xxxx	<u>موارد خارج الاستغلال (Rnex)</u>	xxxx	<u>استخدامات خارج الاستغلال (Enex)</u>
xxx	-العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الاستغلال	xxx	-العناصر غير المرتبطة مباشرة بدون الاستغلال
xxx	بدورة الاستغلال	xxx	<u>استخدامات الخزينة (Et)</u>
xxxx	<u>موارد الخزينة (Rt)</u>	xxxx	-الأصول غير المتداولة
xxx	-المساهمات البنكية الجارية	xxx	-القيم المنقولة للتوظيف
xxx	-قروض الخزينة	xxx	
xxx		xxx	
	مجموع الموارد R (بالقيمة الإجمالية)		مجموع الاستخدامات E (بالقيمة الإجمالية)

المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 89.

الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية والبنية المالية

الجدول رقم 02: ميزانية مالية مختصرة

المبلغ الإجمالي	الموارد	المبلغ الإجمالي	الاستخدامات
	<u>RD</u> الموارد الدائمة -الأموال الجماعية -الديون المتوسطة والطويلة الأجل -مجموع الاهتلاكات والمؤونات		<u>Es</u> الاستخدامات المستقرة -الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية -الأصول ذات الطبيعة المستقرة
	<u>Rex</u> موارد الاستغلال -مستحقات المورد وملحقاته		<u>Eex</u> استخدامات الاستغلال -المخزونات الإجمالية -حقوق العملاء وملحقاتها
	<u>Rnex</u> موارد خارج الاستغلال موارد أخرى		<u>Enex</u> استخدامات خارج الاستغلال -حقوق أخرى
	<u>Rt</u> موارد الخزينة -الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)		<u>Et</u> استخدامات الخزينة -المتاحات
xxx	مجموع الموارد	xxx	مجموع الاستخدامات

المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 101.

المطلب الرابع: عناصر الميزانية المحاسبية

وتقسم إلى قسمين: قسم الأصول. قسم الخصوم.

1. قسم الأصول (الموجودات): تعرف الأصول وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي كالتالي: "تتكون الأصل من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأنها توفر له منافع اقتصادية مستقبلية". ويصنف الأصول إلى:

أ. أصول غير جارية: وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة وتشمل الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان، وكذلك الأصول التي تم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال 12 شهر ابتداءً من تاريخ نهاية الدورة.

ب. أصول جارية: هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة

الاستغلال العادية.

2. قسم الخصوم (المطالب): تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي، عرفتها المادة 22 كالأتي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاءها بالنسبة للكيان في خروج مواد ممثلة... اقتصادية" وهذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما.
- 12 فالخصوم تعتبر خصوم جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.¹

والشكل التالي يبين الميزانية المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطبي، الجزائر.

الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية والبنية المالية

الجدول رقم 03: ميزانية محاسبية (الأصول) السنة المالية المقفلة في...

صافي N-1	صافي N	اهتلاك رصيد N	إجمالي N	ملاحظة	الأصول
					<u>أصول غير جارية</u> فارق بين الاقتناء التثبيتات المعنوية التثبيتات المادية التثبيتات الجاري انجازها التثبيتات المالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة فروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول
					مجموع الأصول غير الجارية
					<u>الأصول الجارية</u> المخزونات الجاري انجازها حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما يماثلها الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 28.

الفصل الأول: المؤسسة الاقتصادية والبنية المالية

الجدول رقم 04: ميزانية محاسبية (الخصوم) السنة المالية المقفلة في...

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المستعان به العلاوات والاحتياطات (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية (1) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
			حصة الشركة المجمع (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع
			الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الدائنة الديون المدينة الأخرى خصوم أموال الخزينة
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 29.

التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

إن التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يتوقف أساساً على ميدانين ضروريين

وهما:

– درجة السيولة بالنسبة للأصول

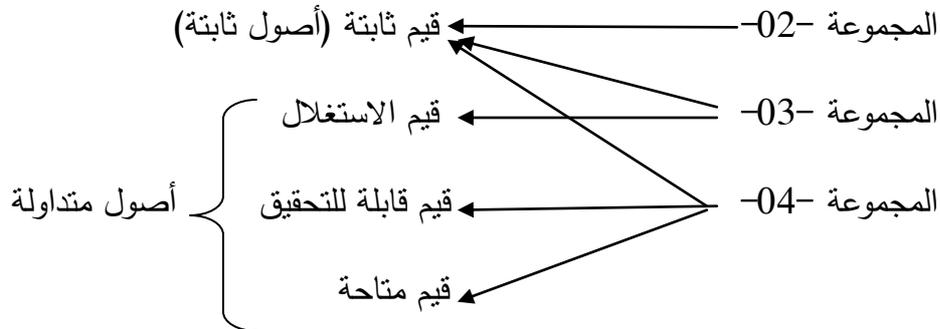
– درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم

والهدف من ذلك هو التمييز بين العناصر المتداولة والثابتة من جهة، والعناصر الطويلة الأجل، والديون القصيرة من جهة.

1. تحويل عناصر الأصول: للنقل بين عناصر الأصول نعتمد على ميدانين أساسيين هما: السيولة

والسنوية ، لأن الأصول تنقسم إلى ثابتة ومتداولة فالأصول الثابتة هي كل الأصول التي تزيد مدة بقائها لدى المؤسسة عن السنة ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها، فهي ذات درجة سيولة منخفضة كما أنها تتصف بالديمومة وتضم: الاستثمارات، المخزونات، وسندات المساهمة وسندات التوظيف... أما الأصول المتداولة فهي الأصول التي تبقى بحوزة المؤسسة لمدة تقل عن السنة وترتيبها يكون على أساس سيولتها ويمكن تقسيمها إلى : قيم الاستغلال، قيم غير جاهزة و قيم جاهزة.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

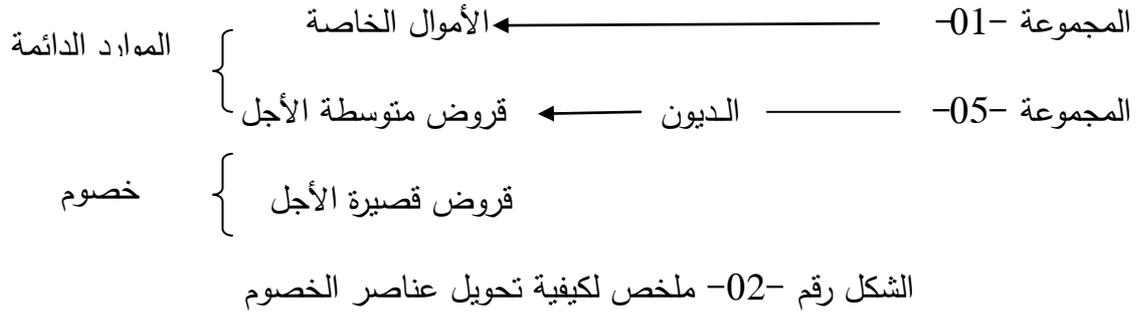


الشكل رقم (01): ملخص لكيفية تحويل عناصر الأصول.

2. تحويل عناصر الخصوم: يتم ترتيب عناصر الخصوم وفق درجة استحقاقها إلى الموارد الدائمة

والقروض طويلة الأجل.

فالأموال الدائمة تضم رؤوس الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل وهي موارد تبقى حوزة المؤسسة لمدة تزيد عن السنة أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل وهي مورد خارجي تستفيد منه المؤسسة ودرجة استحقاقها تكون أقل من سنة ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الموالي .



خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وخصائصها بالإضافة إلى أنواع المؤسسات تبعاً لمعايير مختلفة وكذلك وظائفها المتنوعة حيث استنتجنا بأن المؤسسة هي الركيزة الأساسية في الاقتصاد في أي دولة حيث تعتمد المؤسسة في معرفة وضعها المالي في تحليل البنية المالية لها من خلال تحليل الميزانية (المحاسبية والمالية) لتحديد ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، ومن خلال هذا التحليل يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، بحيث يشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على مدى أهمية المؤسسة.

الفصل الثاني



التحليل المالي وأدواته

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط القوة والضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به، وهذا يقودنا إلى الأهمية البالغة والدور الذي يلعبه التحليل المالي في أي مؤسسة.

كما أن المؤسسة تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها التي رسمتها باتخاذ القرارات الملائمة والمناسبة لذلك، وعليه فإن المحلل المالي يهتم كثيرا بمعرفة المكانة المالية للمؤسسة من خلال تحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، ويعتمد في تحليله على تقنيات موثوق بها هذه الأخيرة تساهم في اتخاذ القرارات الملائمة للأطراف الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

تمهيد:

ظهر التحليل المالي في نهاية القرن الثامن عشر، واستعملت النسب المالية من طرف البنوك والمؤسسات المصرفية لمعرفة قدرتها على الوفاء بديونها، وذلك بالاعتماد على الكشوف الحسابية، ومع تطور الصناعة والتجارة ظهر ضعف التحليل المالي، وقد كانت للأزمة الاقتصادية (1929 - 1939) دورا مهما في تطوير تقنيات التحليل المالي، كما كان لفترة الحرب العالمية II أثرا معتبرا في تطور تقنيات التحليل المالي خصوصا في فرنسا، وذلك من أجل تفادي الأخطار التي تحيط بها استثمارات أموالهم، ومع تطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من القرن الماضي انصب اهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات).

تعريف التحليل المالي:

التحليل بالمعنى الاصطلاحي هو تجزئة الكل إلى مختلف أجزائه وعناصره وفحصه ودراسته. عرفه محمد مفلح عقل: "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)"¹. عرفه عبد الغفار حنفي: "عملية تحليل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"². عرفه جميل أحمد توفيق: "الدراسة النموذجية وباستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها"³. وعلى العموم فالتحليل المالي هو دراسة منهجية باستعمال أدوات ووسائل ومعلومات محاسبية ومالية من أجل توفير بيانات وإعطاء تقديرات عن الوضعية المالية والأداء.

¹ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل، عمان، الأردن، ص 279.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، بيروت، دار الجامعية، 1990، ص 97.

³ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة، ص 88.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

تتحقق أهداف التحليل المالي كما يلي:¹

1. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛
5. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
6. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
7. معرفة وضع الشركة في قطاعها؛

هذا ويمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة، وليس السياسة المثلى لها بسبب خروج الغاية السياسية عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهد أكبر وأعمق من التحليل المالي.

المطلب الثالث: معايير ومقومات التحليل المالي

أولاً: معايير التحليل المالي

إن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء المختلفة سينترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به لأجل اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها. فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة ما، وهذه النتيجة المحققة عن ذلك لا معنى لها على الإطلاق، إذا لم يستطع المحلل أن يقرر إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية. ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.²

ثانياً: مقومات التحليل المالي

حتى تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، ويمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:³

¹ مفلح عقل، مرجع سابق، ص 287.

² محمد مطر، التحليل المالي الائتماني، جامعة البتراء، ص 04.

³ نعيم نمر داوود، التحليل (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 11، 12.

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي، كما يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي واستعمالاته

أولاً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

التحليل المالي الداخلي نعني به قيام شخص من داخل المؤسسة بعملية التحليل ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة، وتقل فيه أخطار التقدير، وخاصة أن القوائم المالية متوفرة ومختلف المعلومات التي تحتاجها تجعله أكثر نجاعة، دقة وتفصيل.

أما التحليل الخارجي فنعني به أن يقام من طرف شخص خارج عن المؤسسة أو هيئة معينة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة بتبيان نقاط الضعف والقوة، ثم اسداد النصائح والإرشادات اللازمة، ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة، ويلجأ المحلل الخارجي إلى طرق متشابهة لتلك التي يستعملها المحلل الداخلي، لكنه لا يملك نفس الكمية من المعلومات عن المؤسسة المراد تحليل وضعيتها المالية.

وتتوزع نتائج التحليل الداخلي والخارجي على الجهات التالية:

أنظر الشكل (03)

ويمكن تلخيص الأطراف التي تستفيد من التحليل المالي كما يلي:¹

1. المورد: المورد يهتم التحليل المالي لأنه يعتبر كوسيلة للتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية؛
2. الدائنون: ويقصد بهم البنوك وكل المراكز المالية التي تلجأ لها المؤسسات بغرض الحصول على الأموال اللازمة عن طريق الاقتراض، فهم يهتمون بالمنشأة بصفة كلية على مدى قدرتها على الوفاء بالالتزام؛
3. العاملون: لابد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة أو المشروع الذي ينتمون إليه للتأكد من سلامة إدارة الأموال، فلا بد من دراسة ومعرفة الإنتاجية ثم إعداد دراسات عن الوضع المستقبلي للمشروع،

¹ طير لويزة، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014، ص13،14.

4. إدارة المشروع: الإدارة صاحبة المشروع تستفيد من التحليل المالي لأنه يعتبر كمؤشر لتوجيه الأداءات والقرارات ومدى تطبيق السياسات المالية، وكذا طريقة توزيع الأرباح وتحمل الخسائر، وبالتالي فأدواته تساعد الإدارة المالية على متابعة كل التغيرات والإجراءات.

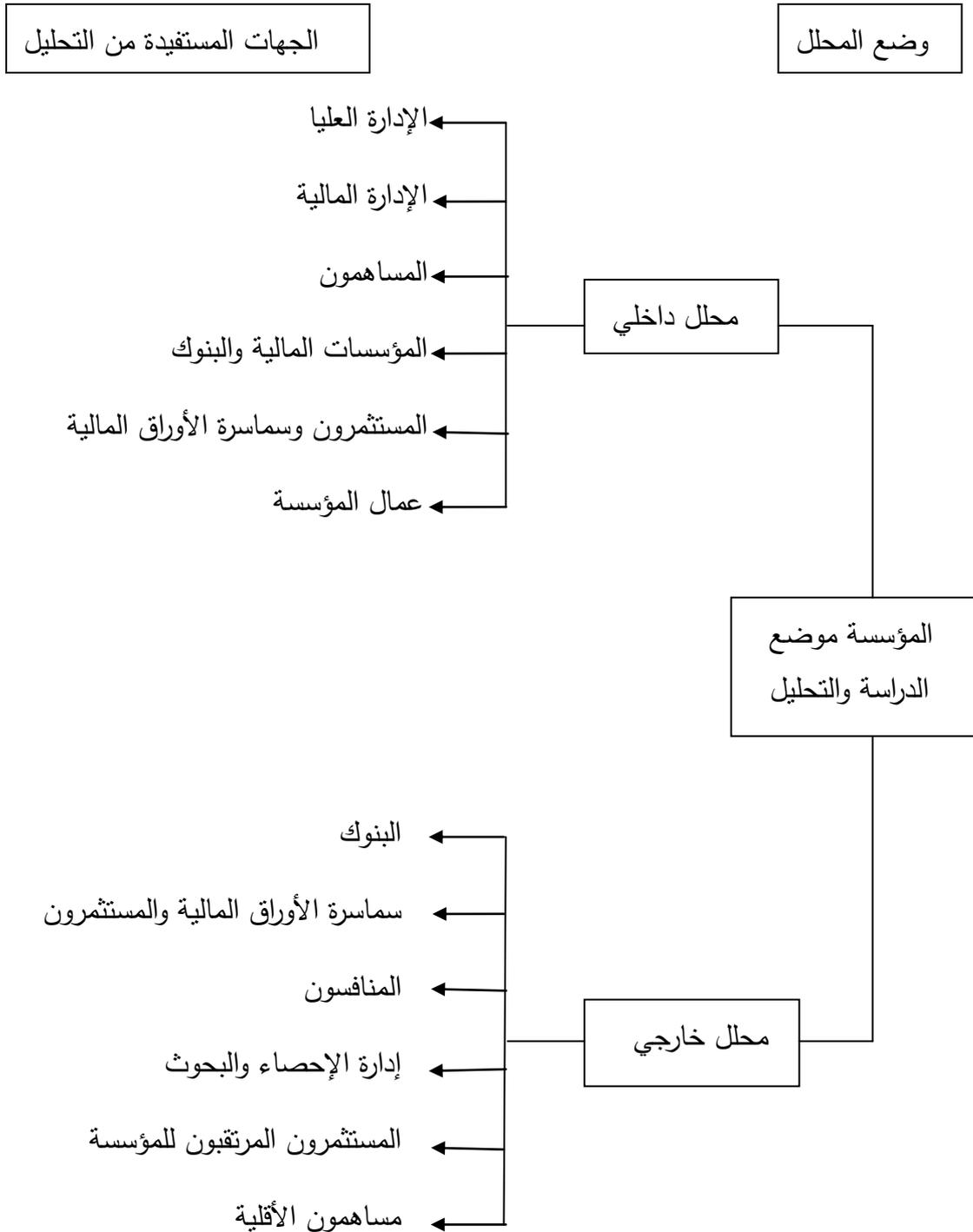
ثانياً: استعمالات التحليل المالي

إن استعمال التحليل المالي يعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، وهذا ما يمكن استعماله لأغراض متعددة منها:¹

1. التحليل الائتماني: ويقوم بهذا التحليل المقرض، للتعريف على الأخطار المتوقعة والتي قد يواجهها مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوصها، وهذا باستعمال أدوات التحليل المالي،
 2. التحليل الاستثماري: يقوم بهذا التحليل المستثمرين من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليه،
 3. تحليل الاندماج والانفصال: قد ترغب شركة ما في شراء ذمم شركة أخرى من أجل تمويل شركة جديدة والانضمام إلى شركات أخرى في هذه الحالة لا بد من تقييم هذه الشركات وتقدير الأداء المستقبلي لها،
 4. تحليل تقييم الأداء والتخطيط: في تقييم الأداء يستعمل التحليل المالي لماله القدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءة في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي ستتخذها في النمو،
- أما التخطيط فهو يعتبر من أهم الوظائف للإدارة لأن المؤسسة عادة تتعرض إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب إعداد خطط كفيلة لمواجهة هذه التغيرات في المستقبل.

¹ محمد الزغبي هيثم، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص154، 160.

الشكل (03) الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 97

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية

تمهيد:

لقد تطور التحليل المالي مع تطور المؤسسة وبالتالي وسائل التمويل اللازمة، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة لدراسة وتحليل الحالة المالية للمؤسسة، وهذا ما أدى إلى ضرورة وجود مجموعة متنوعة من الأدوات التي تحول لنا المعلومات الهائلة إلى معلومات ذات أهمية أكثر منها: أدوات التوازنات المالية، النسب المالية، الجداول المالية وغيرها من الأدوات التي تسمح بمعرفة الدور الذي تلعبه المردودية والملائمة في بقاء المؤسسة. هذه الأدوات عرفت هي الأخرى تطور ساير تطور المؤسسة نفسها، خاصة بعد تطور المجالات الصناعية المختلفة، وكذلك اشتداد المنافسة الحادة، الشيء الذي أدى بأصحاب الأموال المستثمرة إلى طلب معلومات أكثر دقة من وضعية أموالهم.

وندرس من هذه الأدوات أهمها مثل: النسب المالية، قاعدة التوازنات المالية، والنسب التي بإمكانها تحديد الوضعية المالية رغم الاختلاف من أداة إلى أخرى.

النسب المالية، تعريفها وأهميتها:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم لذا تعرف النسب المالية:

" أداة من أدوات التحليل المالي الجزئي التي تقوم على دراسة القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مئوية".¹

أو "النسبة المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً".²

أو "هي علاقة بين حسابات الميزانية وحسابات الاستغلال العام والأرباح والخسائر تختار بطريقة تجعل لها معنى وفائدة لتتبع تطور التوازن المالي للمؤسسة".³

أو "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما توجد هذه البنود على قائمتين ماليتين".⁴

¹ إبراهيم عبد السلام تركي محمود، تحليل التقادير المالية، المملكة العربية السعودية، ص 106

² مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ص 127.

³ مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية، إدارة أعمال جامعة قسنطينة، ص 52.

⁴ محمد مطر، مرجع سابق، ص 40.

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدر البيانات. ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

1. فحسب اتجاه المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسيا vertical متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية كالمقارنة مثلا بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة، ويطلق على هذا النوع من التحليل الرأسي مصطلح commonsize statements

2. كما يمكن للتحليل المالي أن يكون أفقيا Horizontal متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه، ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر كالمقارنة مثلا بين صافي الربح على مدار عامين أو عدة سنوات سابقة ويطلق على هذا النوع من التحليل مصطلح: تحليل الاتجاهات

ولعل القوائم المالية المقارنة هي من أبسط أشكال التحليل المقارن، إذ يتم إبراز التغير الحادث في البند على مدار فترتين متتاليتين وإظهار هذا التغير الحاصل إما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية.

وبخصوص التحليل الأفقي تجدر الإشارة إلى أن موضوعية وواقعية التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني للفترة المالية المقارنة.

3. يمكن التحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية، وذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة التحليل المالي ببند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى معدة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها ل يتم اشتقاق ما يعرف بنسبة جافة أو هامش الربح من خلال مقارنة قيمة صافي الربح في قائمة الدخل وقيمة المبيعات في القائمة نفسها مثلا.

4. من أحدث الأساليب التحليل المالي ما يقوم على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات ويطلق على هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي مصطلح تحليل المكونات (decompostion analysis) بموجب هذا الأسلوب تنسب قائمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صور كسر، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغاريتمية ل يتم اشتقاق مؤشرات تقيس المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية¹.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص: 31-32.

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية

1. نسب السيولة

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة) وبذلك فإن هذه الأصول (الموجودات) من النسب تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها أو ديونها قصيرة الأجل بتاريخ استحقاقها¹.

أ. نسبة السيولة العامة

تعتبر هذه السيولة مؤشراً لمدى قدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل من الموجودات المتداولة ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} < 1$$

ب. نسبة السيولة السريعة

تقترح هذه النسبة استبعاد المخزون لأنه يحتاج لفترة زمنية حتى يتم بيعه بخسارة بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه إطلاقاً.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل في المؤسسة)}}$$

ج. نسبة السيولة الجاهزة

تعتبر مقياساً لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من مجموع النقديات التي هي بحوزتها.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \text{ أو } 2$$

تعليق:

يعتبر هذا هنا إلى أن نسب السيولة آنفة الذكر وإن كانت تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المنشأة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الأصول والخصوم المتداولة.

كما نذكر أيضاً بوجود مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة والربحية هدفان ملتزمان للمنشأة لكنهما متضادين بمعنى: أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما³.

¹ مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص 130

² محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، ص 159

³ محمد مطر، مرجع سابق، ص 45.

2. نسب النشاط والأداء

تعتبر دورة الاستغلال مصدر توليد الأرباح من خلال رقم الأرباح الذي تحققه المؤسسة لذلك يسعى المحلل المالي إلى دراسة نسب النشاط والتي تسمى: "نسب الكفاءة ونسب التسيير" التي تحدد بسرعة أو بطء حركة دورة الاستغلال ويجب الأخذ بعين الاعتبار حجم النشاط الاستغلالي الذي تقوم به المؤسسة وعلية تركز نسب الدراسة على نسب الدوران بثلاث عناصر أساسية مكونة لدورة الاستغلال:¹

أ. نسب دوران المخزون

نظرا للأهمية الكبيرة للمخزون داخل المؤسسة في هذه النسب الأكثر استعمالا لإدارة حركة دوران الأصول المتداولة بالمقارنة مع الديون قصيرة الأجل وذلك بقياس معدل الدوران ومتوسط المدة الزمنية: معدل دوران البضاعة = تكلفة الشراء السنوية للبضاعة / متوسط المخزون .

$$\text{حيث: متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2}$$

معدل دوران البضاعة يدل على العدد المتوسط لشراء البضائع ويمكن تفسيره بطريقة أخرى، على أن عدد الطلبات التي قدمتها المؤسسة أو عدد المرات التي اشترت فيها البضاعة نقدا أو على الحساب. متوسط المدة الزمنية لدوران حساب البضاعة شهريا = متوسط المدة الزمنية لدوران البضاعة.

$$= \frac{1}{\text{المعدل}} \times 360 \text{ يوم}$$

حيث تدل مدة الدوران على عدد المرات التي تفصل بين الطلبات المتتابعة أي عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة داخل المخزون.²

ب. معدل دوران الحقوق

يعبر حساب الزبائن عن المبيعات ورقم الأعمال التي قامت به المؤسسة لذلك تقوم بدراسة التحصيلات من خلال المعدل والمدة المتوسطة.

معدل التحصيل على الزبائن = رقم الأعمال السنوي على الحساب / الزبائن + أوراق القبض

$$\text{مدة التحصيل} = \frac{1}{\text{معدل التحصيل من الزبائن}} \times 360$$

حيث معدل التحصيل يمثل عدد المرات في السنة التي باعت فيها المؤسسة منتجاتها على

الحساب.

ومدة التحصيل هي المدة الزمنية التي تمنحها المؤسسة للزبون حتى يسدد عليه أو هي عدد الأيام التي تفصل بين البيع والأجال والتحصيل ويجب أن لا تتعدى 90 يوم.

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ص 149.
² العزازي محمد، التسيير المحاسبي المالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2012-2013، ص: 77.

ج. معدل دوران الديون قصيرة الأجل

يظهر حساب المورد كأهم حساب من الناحية المالية لأنه يعتبر قرض بدون فوائد أحيانا بدون ضمانات مادية أو قانونية، بل مبني على السمعة الائتمانية للمؤسسة ولذلك يتم حساب نسبة هذا الحساب لمقارنته مع حساب الزبائن.

معدل دوران الديون قصيرة الأجل = المشتريات السنوية على الحساب / المورد + أوراق الدفع

$$\text{مدة التسديد للمورد} = \frac{1}{\text{معدل دوران المورد}} \times 360$$

يشير هذا المعدل إلى العدد المتوسط لعمليات الشراء على الحساب التي قامت بها الشركة خلال السنة من المورد.

أما المدة فتشير إلى المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة وتدل أيضا على عدد الأيام الفاصلة بين عملية الشراء بالأجل والتسديد المالي¹.

3. النسب الهيكلية ونسب التمويل

نسب الهيكلية: وتتمثل في:²

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول * 100

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول * 100

نسب التمويل: وهي:

$$\text{نسب التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

تعتبر هذه النسب عن مفهوم FRNG الموجب بحيث يجب أن تكون أكثر من 1 وهنا تكون المؤسسة قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، تحتاط به المؤسسة لمواجهة أي تذبذبات غير متوقعة تحصل في دورة الاستغلال.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الثابتة الخاصة / الأصول الثابتة * 100

تعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي لاستثماراتها ما يملكه عن أموالها الخاصة ويجب أن تكون ابتداء من 25% وأن لا تقل عن ذلك ويجب على المؤسسة إن فكرت في رفع قيمة استثماراتها أن ترفع في أموالها الخاصة.

نسبة القدرة على الوفاء بالديون = مجموع الأصول / مجموع الديون * 100

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 67-68.

² نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص: 46.

-في هذه النسبة يشترط أن تكون أكبر من 1 وتعتبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها اتجاه دائئيتها في حالة عدم توفر السيولة عن طريق مقارنتها بما تملكه من أصول ككل.

$$\text{نسب التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

-يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة 75% بحيث أن نسبة التمويل الخاص هي 25% <= 75%+ 25%= مجموع ما تمتلكه المؤسسة من موارد مالية.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100$$

-تكون هذه النسبة محصورة بين 20% و60% وتكون المؤسسة مرتفعة كلما حققت المزيد من الأرباح وبالتالي تكون قادرة على تسديد الديون¹.

4. نسب الربحية

هي قدرة الدينار الواحد على توليد الأرباح بعد استخدام عناصر الأصول التي ساهمت في تحقيق الأرباح ويمكن حساب الربحية مقارنة النتيجة الإجمالية أو الصافية بأحد العناصر الموجودة في الميزانية والتي ساهمت في تحقيقها.

$$\text{نسبة الربحية للأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{الأصول}}$$

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

-هذه النسب تعبر عن نسبة ما يعطيه الدينار الواحد من الأصول الثابتة والمتداولة من الأرباح².

المطلب الرابع: التحليل بواسطة التوازن المالي

1. قاعدة التوازن المالي

تعريفها وكيفية حسابها

حتى يتحقق التوازن للبنية المالية في المؤسسة يجب ويكفي أن تمول موجوداتها الثابتة باعتمادها على الموارد المالية الدائمة وبالتالي تمول عناصر أصولها المتداولة عن طريق الأجل وعليه يجب أن يتساوى حجم الموجودات الثابتة مع قيمة الأموال الدائمة والموجودات المتداولة مع الديون القصيرة الأجل.

الشكل(04) البنية المالية للمؤسسة:

¹ ناصر دادى عدوى، مراقبة التسيير والتحليل المالي، الجزء 2، دار المحمدية، الجزائر، 2000، ص: 55.

² أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 3، 2013، ص: 83-84.

الأموال الدائمة	=	الموجودات الثابتة
الديون قصيرة الأجل	=	الموجودات المتداولة

ولكن الحقيقة غير هذا فإذا كانت المساواة كافية بالنسبة لأعلى الميزانية فالحل ليس كذلك بالنسبة لأسفلها إذ هناك عوامل على درجة كبيرة من الأهمية قد أهملت نذكر منها:

- **مهلة الدوران:** وهي الفترة الزمنية التي يتطلبها كل عنصر من عناصر الموجودات الثابتة أو المتداولة كي تتحول إلى نقدية جاهزة، فبعض عناصر الموجودات المتداولة بطيئة الدوران مقارنة مع درجة استحقاق الأموال المستخدمة في تمويلها زيادة على هذا فبعض عناصر الديون القصيرة الأجل تمتاز بدرجة استحقاق سريعة (الاتئمان التجاري).

- **الإخطار:** سواء تعلق الأمر بخطأ بطيء سرعة دوران الموجودات المتداولة عن مستواها العادي أو بإخطار الخسارة في بعض عناصر الموجودات المتماثلة، إما بعدم تمكن المؤسسة من استرجاع جزء أو بعض أو كل المبالغ المستحقة لها على بعض الزبائن نتيجة إفلاسهم، ونتيجة لكل ذلك يجب أن يكون هناك هامش أمان ناتج عن ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي لا يمول الموجودات الثابتة وهذا هو رأس المال العامل¹.

2. التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng)

تعريفه: هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) ويمكن حسابه كالاتي:

- من منظور أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الإجمالي الصافي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

$$FRng = Rd - Es$$

- من منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات

الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)

$$FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$$

¹ الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص: 88.

وعليه يمكن القول بأن رأس المال العامل الوظيفي يعتبر كمؤشر هام للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كآتي:

رأس مال العامل صافي إجمالي موجب $FRng > 0$: يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الدائمة مولت كل الاستخدامات المستقرة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا مبدئياً يعطي أماناً للمؤسسة.

رأس مال عامل صافي إجمالي سالب $FRng < 0$: ويعني هذا أن جزء من الاستخدامات المستقرة تم تمويله بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل) وهذا يخالف قاعدة التوازن الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي.

رأس مال عامل صافي إجمالي معدوم $FRng = 0$: يعني أن الموارد الثابتة أو الدائمة مولت فقط الاستخدامات المستقرة وهي حالة نظرية بمعنى أن المؤسسة نجحت فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز¹.

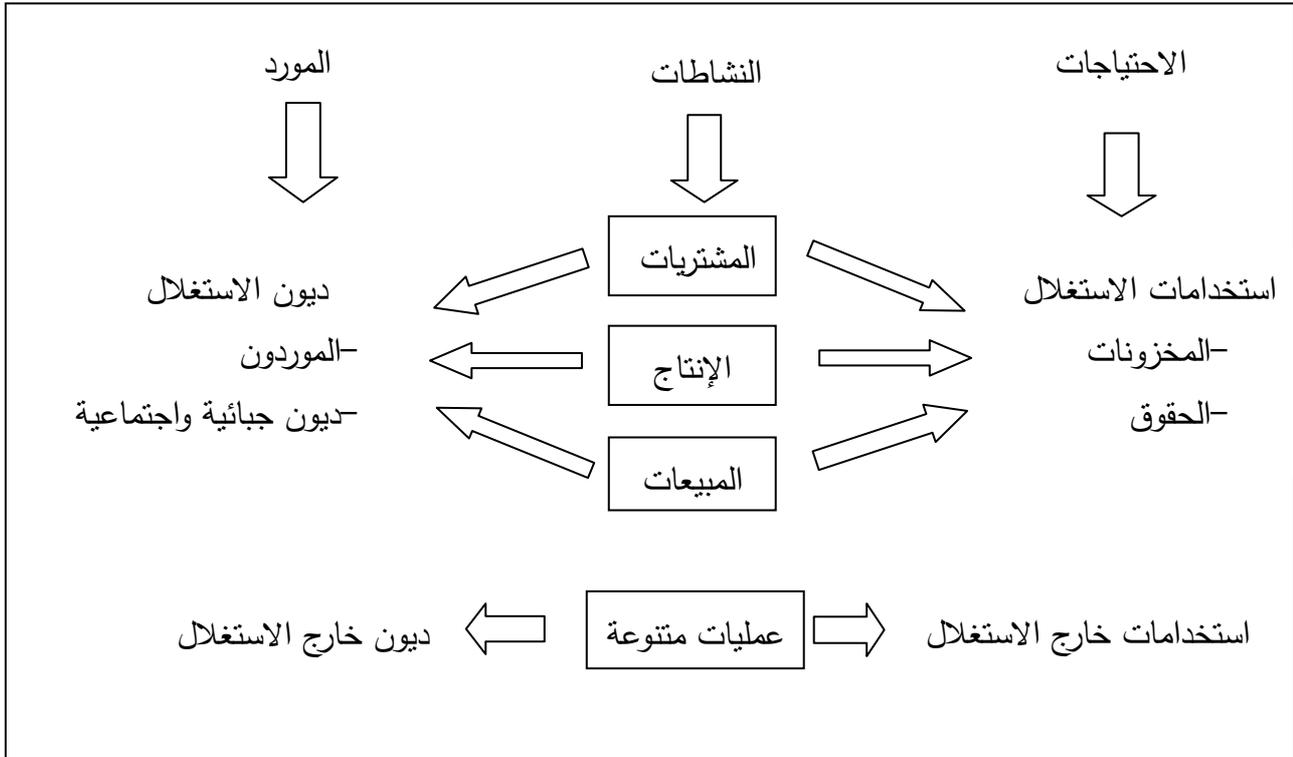
3. التحليل بواسطة الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على ق م، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل والشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج:

¹ العزازي محمد، مرجع سابق، ص : 172.

الشكل 5: الاحتياج في رأس المال



المصدر: إلياس بن ساسي: مرجع سابق، 95.

تبعاً للشكل أعلاه نستنتج أنه يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط أو عدمها:

أ. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} : ينطبق عليه التعريف السابق ويتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

ب. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

ج. الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : هو مجموع الرصيد السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة التالية:

4. التحليل بواسطة الخزينة الصافية الإجمالية (T_{ng}):

هي الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، تتمثل دلالتها في أنها تسمح بالتعديل أو التسوية بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل حيث يمكن حسابها بطريقتين:

$$T_{ng} = E_t - R_t \quad \text{و} \quad T_{ng} = E_t - R_t$$

وكنتيجة لكل ما سبق نجد أنه حتى يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب تحقق

ثلاث شروط هي:

-الشرط الأول: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب أي: $FR_{ng} > 0$ ويتحقق ذلك إذا

تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل.

-الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل

الإجمالي أي: $FR_{ng} > BFR_g$ ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات الدورة الاستغلالية.

-الشرط الثالث: خزينة موجبة أي $T_{ng} > 0$ ويتحقق بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن

المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات¹.

¹ إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 103-105

خلاصة:

مما سبق نخلص إلى أن التحليل المالي له دور كبير في تقييم أداء المؤسسة باعتباره من أهم وسائل التي تم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال ما قدمناه من تعاريف للتحليل وأهميته ومقوماته... وغيرها ولكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة لتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد: المؤشرات المالية والنسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخدامات في التحليل المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة والخزينة العامة للمؤسسة، وتم ذلك بتدعيم هذه الأدوات بالتحليل المالي الديناميكي المتمثل في جدول الميزانية المالية والميزانية المحاسبية لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، مما يمنح للمؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثالث



دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات الفولاذية

SONARIC

تمهيد :

المؤسسة هي تنظيم إجمالي له شخصية معنوية وكيان قاسي ولها هدف يتمثل في إنتاج السلع والخدمات من أجل تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتحقيق الربح من جهة أخرى إلا أنه ولتحقيق الربح وإثبات وجودها في الحياة يجب التسيير الجيد للمؤسسة هذا التسيير الذي يتوقف بالدرجة الأولى على التحكم باستعمال عناصر الانتاج بكيفية رشيدة ومنه التحكم في المصاريف الخاصة بذلك الاستعمال .

لذا نجد أن التنمية الاقتصادية بالجزائر اتخذت طابعا مميزا خصوصا في تطبيقها لطابعا مميزا خصوصا في تطبيقها لاقتصاد السوق عن طريق المؤسسات من أجل النهوض بهذا الاقتصاد لأن المؤسسة هي التي تجمع فيها الموارد البشرية والمادية الأزمة للإنتاج الاقتصادي ومنه نجد المؤسسات تشترك في عنصر أساسي واحد وهو القيام بإنتاج السلع والخدمات لبيعها للمواطن ومن أجل تحقيق هذا لا بد من وجود رقابة على الوسائل المادية الأزمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية النفقات والعمل بقدر الامكان على تحقيق مردود اقتصادي فائق بغية استخدامه في عملية الانتاج وزيادة مواد الخزينة للدولة من جهة ومن جهة أخرى ثابتة لتكوين مؤسسات جديدة وبالتالي فإن المحاسبة تحتل مكانة هامة في نشاط المؤسسة وتحديد مصيرها كما تهدف أساسا الى معرفة النظريات والأساليب الضرورية لضمان فعالية تسيير المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وكنموذج لهذه المؤسسات هناك شركة وهي المؤسسة الوطنية لتحقيق الصناعات المترابطة SONARIC .

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة :

المطلب 1 : تقديم المؤسسة سوناريك :

ومعناها المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة وهي مؤسسة عمومية اقتصادية برأس مال اجتماعي حالي يقدر بـ : 8000.000.0000 دج وقد أصبحت شركة بأسهم بموجب العقد التوثيق المؤرخ في : 1989/03/05 وقد أنشأت بموجب المرسوم رقم 165/80 المؤرخ في 1980/01/30 قصد اعطاء الحوافز لتنمية الوحدات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة الثقيلة وهي الآن تحت وصاية وزارة الاقتصاد :

منتجات المؤسسة : كأمثلة من منتجاتها :

✓ المطابخ المنزلية .

✓ مختلف انواع المدافئ .

✓ مختلف انواع الكراسي .

المقر الرئيسي : طريق براقى - جسر قسنطينة الجزائر .

المقر الاجتماعي : طريق مستغانم ، تنس ولاية الشلف .

المهام الاساسية لمؤسسة SONARIC :

تكمن مهمة مؤسسة سوناريك الاساسية في :

- * إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعات الثقيلة على المستويات الجهوية و الوطنية .
- وفي اطار برنامج التنمية الوطنية تقدم سوناريك لزيائنها خدمات عديدة ابتداء من فكرة المشروع الى نهاية المنتج التام الصنع .
- * فكرة المشروع وأبعاده .
- * دراسات جدولية اقتصادية .
- * تكوين الملفات الشخصية .
- * التشاور والمساعدة في اختبار المكان .
- * دراسة تقنية في ميادين مختلفة .
- * مراقبة التحقيق الهيكلي للمشروع والتنسيق الدائم .
- * تحقيق أعمال مختلفة .
- * التشاور والمساعدة في اختيار التجهيزات .
- * تفاوضات مع الممولين .
- * تركيب وتشغيل التجهيزات .
- * تأسيس الهياكل المعدنية واستغلال المقاييس .
- * تنمية المشروع الى اعلى درجة .

المطلب 2: احصاء حول الموارد البشرية والوحدات المكونة للمؤسسة مجال الدراسة

يقدر عدد العاملين الحاليين حوالي 550 عاملا بين مرسم ومؤقت وهم موزعين على

مختلف الوحدات كالتالي :

جدول رقم (5) يوضح توزيع العمال في مؤسسة سوناريك

المجموع	المؤقتين	المرسمين	الوحدات
46	2	44	المديرية العامة
231	60	171	فرجيوة ولاية ميله
83	12	71	سي مصطفى بومرداس
14	3	11	تيزي وزو
58	2	56	بومرداس
20	2	18	اقبو بجاية
11	-	11	ديرة البويرة
60	-	60	سيدي عكاشة تنس
15	-	15	المرسى الشلف
8	-	8	العرايزية البويرة
4	-	4	بني صاف عين تيموشنت
550	81	469	المجموع

* تمتلك مؤسسة سوناريك عدة وحدات انتاجية وتجارية موزعة عبر التراب الوطني وكل وحدة

تختص في انتاج وتركيب سلعة ما وهي كالأتي :

1 - وحدة تركيب المدافئ المنزلية الغازية والمازوتية :

المكان : فرجيوة ولاية ميله

سعر تكلفة المشروع : 79000.0000 دج

الانتاج : 60.000 مدفئة غازية .

40.000 مدفئة مازوتية .

عدد العمال 231 عامل .

مجموع المبيعات : 86.000.000 دج .

2 - وحدة انتاج الهياكل المعدنية :

المكان : ديرة ولاية البويرة .

سعر تكلفة المشروع : 11200.000 .

الانتاج : 1280 طن .

عدد العمال : 11 عامل .

3 - وحدة انتاج الميكانيكية :

المكان : العزائزية ولاية البويرة .

سعر تكلفة المشروع 42800.000 دج .

الانتاج 200 مكبس بأنواع مختلفة .

عدد العمال 8 عامل .

4 - وحدة انتاج حواريك الغاز :

المكان : الاربعاء نايت ايراتن ولاية تيزي وزو .

سعر تكلفة المشروع : 12.000.000 دج .

الانتاج : 100.000 حارق بانواع مختلفة .

عدد العمال : 14 عامل .

5 - وحدة انتاج مختلف انواع الكراسي البلاستيكية :

المكان : المرسي ولاية الشلف .

سعر تكلفة المشروع : 24000.000 دج .

الانتاج 260.000 كرسي بمختلف الانواع 15000 طاولة .

عدد العمال : 15 عامل .

6 - وحدة انتاج المطابخ المنزلية :

المكان سي مصطفى بومرداس .

سعر تكلفة المشروع : 72000.000 دج .

الانتاج : 76000 دج بمختلف انواعها .

عدد العمال : 83 عامل .

مجموع المبيعات : 56.000.000 دج .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

كما انه لمؤسسة سوناريك عدة مشاريع بدأت في تهيئتها ومثل ذلك :

* مشروع المطابخ الجماعية

* مشروع انتاج عتاد التلحيم .

* مشروع لانتاج الاواني المطبخية .

واليا بدا مشروع انتاج المكيف الهوائي وذلك بوحدة فرجيوه يوم 15 أفريل وذلك بالشراكة مع شركة صينية .

أما الوحدات المتبقية فهي وحدات تجارية تقوم بالبيع فقط والمخطط التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (6) : الوحدات التجارية والإنتاجية للمؤسسة



المطلب 3 : - الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة :

هذا الهيكل التنظيمي للمؤسسة الام ولكل وحدة هيكل تنظيمي خاص بها وعلى مثال ذلك نقدم الهيكل التنظيمي لوحدة فرجيوه محل الدراسة وهي وحدة مختصة في انتاج المدافئ المازوتية والغازية .

المطلب 4 - دور المصالح الموزعة ومهامها في المؤسسة :

الرئيس المدير العام :

وظيفة اتخاذ القرارات التي هي في صالح المؤسسة وجمع المعلومات في شكل تقرير ورفعها الى الوزارة الوصية

السكرتارية :

وينحصر دورها في تسجيل المراسلات الداخلية و الخارجية و الرد على الهاتف و استقبال المتعاملين الاقتصاديين .

مجلس الادارة :

وظيفته اتخاذ القرارات التي هي في صالح المؤسسة و الوحدات و جمع المعلومات حول الوحدات في شكل تقارير و رفعها الى الرئيس المدير العام وكذا دراسة المشاريع .

السكرتارية :

وينحصر دورها في تسجيل المراسلات الداخلية و الخارجية وتسجيل و الصاق الاعلانات و استقبال و الرد على الهاتف وتنظيم الاجتماعات .

الاعلام الالي :

يقوم بمساعدة مجلس الدارة في اعداد الادارة في اعداد التقارير وذلك باستخدام الاعلام الالي .

مديرية الاستغلال :

وموقعه في المقر الرئيسي جسر قسنطينة الجزائر .

قسم التموين العام :

أنشئ هذا القسم للقيام بمختلف عمليات الشراء سواء داخل الجزائر او خارجها (بلد اجنبي) حيث ان المواد الاولية يتم استردادها من ايطاليا ، الصين ،فرنسا ليتم تزويدها مختلف الوحدات الانتاجية .

قسم التجارة و تسيير المخزون :

يعمل هذا القسم على التوفيق بين البرنامج الانتاجي التقديري و المحقق بالنسبة لكل الوحدات المنتجة و ذلك بالمتابعة الاسبوعية و الشهرية وكلمة تسيير هنا معناها مراقبة الربط ، الاختيار ، الاعلام و الصيانة بين كل الوحدات .

قسم الامانة :

ويتم فيها حفظ جميع الملفات و المعاملات من و الى الشركة ومن المقر الرئيسي الى المقر الاجتماعي و الوحدات.

المقر الاجتماعي :

ويقع بتنس و يضم :

أ/قسم المحاسبة و المالية :

و يضم :

مصلحة المحاسبة العامة :

تقوم المحاسبة العامة بمتابعة الحالة و التحركات المالية التي تحدث على مستوى المؤسسة في فترات معينة و ذلك عبر ربط الوحدات وهذا باستخدام اليومية ، الميزانية ، ميزان المراجعات ، يوميات المساعدة ، دفتر الاساتذة و تتم شتى العمليات بوجود الوثائق المبررة (الفاتورة ، مذكرة الدخول ، مذكرة الخروج ، سند الطلبية) ان المحاسبة العامة الية لتسجيل كل المدفوعات و المسحوبات ، و المؤسسة هنا تستعمل طريقة القيد المزدوج و كل عملية محاسبية تثبت بوثيقة رسمية مؤرخة و مصادق عليها من طرف مسؤول عن العملية تكمن اساس المحاسبة في :

. مراقبة الفواتير و ترتيبها .

. التسجيل في اليومية .

. اعداد الميزانية الافتتاحية لكل عام .

. اعداد الميزانية الختامية .

. تصريح المحاسبة ب : الرسوم الجبائية ، الاجور ، الدفع الجزافي ، الضريبة على الدخل الاجمالي ،

الرسوم الشبه جبائية ، الضريبة على ارباح الشركات ، الرسيمة على القيمة المضافة المقدر ب

17% و تعتمد مصلحة المحاسبة على الاعلام الالي في عملها و كل التحركات المالية موجودة في

حافظات و لا ينبغي ان ننسى دورها في حساب الاهتلاكات و تقييم الاستثمارات .

مصلحة المحاسبة التحليلية :

ان الغاية من وجود مصلحة المحاسبة التحليلية في هذا المؤسسة تكمن في :

✓ معرفة و تحديد مختلف انواع التكاليف (البيع ، الانتاج ، الشراء)

- ✓ استخراج النتائج و الفوارق بمقارنة مع التقديرات
- ✓ اقتراح اساس لثبات اسعار مبيعات الانتاج في المؤسسة
- اتخاذ قرارات التسيير وفق التقديرات و لهذا فهي تقوم ب :
- تحليل مختلف التكاليف لتحديد نشاط الاستغلال
- مراقبة استعمال تقديرات الانتاج
- اختيار الاستثمار الاكبر مردودية
- كما تعتمد المحاسبة التحليلية داخل المؤسسة على مصدرين :
- معلومات داخلية مستمدة من المحاسبة العامة
- معلومات خارجية (كمية الموارد ، عدد ساعات العمل)

مصلحة المالية :

هدف هذه المصلحة هو تتبع العمليات المتصلة بالخرينة يوميا فهي تسيير مختلف الحسابات مثل :

. تسيير حسابات الشيك

. تسيير حسابات الصندوق

. اعداد مذكرة التقارب البنكي

ب / قسم المراقبة الداخلية :

وتكمن مهامه اساسا في :

. الاهتمام بالأخطاء

. مراجعة كل الوثائق الخاصة بالمؤسسة

. التنقل بين جميع الوحدات المكونة للمؤسسة الام و مراقبة التسجيلات المحاسبية

. القضاء على كل محاولات الغش و التزوير

. تسهيل مهام المراقب الخارجي

ج / قسم المستخدمين العام :

ويضم :

الادارة العامة :

. مراقبة وتنظيم ملفات العمال

. توظيف العمال باجراء امتحان حسب التخصص عبر الوحدات

. استقبال المترشحين الممتهنين

. نهاية كل شهر يرفع التقرير الى مصلحة الاجور

مصلحة الاجور : وتقوم بما يلي :

. حساب الاجور و تكاليف الضمان الاجتماعي

. التصريح بالدفع الجزافي و بقيمة تكاليف الضمان الاجتماعي

. اعداد ملفات المتقاعدين ويتم عمل هذا القسم بالربط دوما بين جميع الوحدات سواء عبر البريد

العادي او الالكتروني للشركة

. ثم تأتي مختلف الوحدات المكونة للشركة التي سبق التطرق اليها بالتفصيل و يختلف الهيكل

التنظيمي من وحدة الى اخرى وذلك حسب الاختصاص

- التعليق على الميزانيات المحاسبية

(أ) في جانب الاصول :

نلاحظ ان المجموع العام لهذا الجانب خلال السنوات الثلاث عرف ارتفاعا طفيفا ويعود هذا الارتفاع الى التغيرات التي عرفتھا المجموعات الثلاث (الاستثمارات ، المخزونات ، المدينون) التي يحتويھا هذا الجانب بالإضافة الى نتيجة الدورة المحققة خلال الدورة .

بالنسبة لسنة 2012 نلاحظ ارتفاع مجموع الاصول مقارنة بنسبة 2011 بمبلغ 2136988.42 وهذا راجع الى انخفاض قيمة الاستثمارات والمخزون وارتفاع قيمة الاصول المتداولة حقيقة هذا الارتفاع يرجع الى ارتفاع الربح المحقق خلال سنة 2012 بالمقارنة مع سنة 2011 بمبلغ 2136988.42 دج وهذا راجع الى انخفاض قيمة الاستثمارات والمخزون وارتفاع قيمة الأصول المتداولة حقيقة هذا الارتفاع يرجع الى ارتفاع الربح المحقق خلال سنة 2012 بالمقارنة مع سنة 2011 أي بنسبة 21 % وفي سنة 2013 انخفض مجموع الأصول مقارنة بسنة 2012 وهذا بمبلغ 4428874441 دج وهذا راجع الى انخفاض قيمة الاستثمارات والمخزون وارتفاع قيمة الأصول المتداولة .

(ب) في جانب الخصوم :

بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة هناك ارتفاع لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وتقدر قيمة هذا الارتفاع ب: 122954063.45 دج وذلك بسبب النتائج التي لم يتم توزيعھا .

أما رؤوس الأموال الخاصة في سنة 2013 فقد ارتفعت مقارنة بسنة 2012 وقدرت قيمة هذا الارتفاع ب : 43646630 دج وهذا راجع الى زيادة في الاحتياطات

أما الديون فقد تم تخفيض قيمتها في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بقيمة 48938951.9 دج وهذا راجع الى التخلص من جزء كبير من الديون وكذلك بالنسبة لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بقيمة : 16631664.40 دج ويرجع هذا الانخفاض الى التخلص من جزء كبير من الديون المترتبة عل المؤسسة بالنسبة لموردي المخزونات والخدمات وموردي القيم الثابتة .

المبحث 2 : تطبيق أدوات التحليل المالي في المؤسسة محل الدراسة

تمهيد :

كما رأينا في الدراسة النظرية أن للتحليل المالي ثلاث أدوات رئيسية وهي التحليل بواسطة التوازنات المالية ، التحليل بواسطة النسب المالية والتحليل بواسطة جدول الاستخدمات والموارد (جدول التمويل) وسنحاول تطبيق هذه الأدوات في الدراسة الميدانية ، ولكن لعدم أوفر المعلومات الكافية المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة فقد اكتفينا في تحليلنا على الاعتماد على التوازنات والنسب المالية فقط .

المطلب الأول : التحليل بواسطة التوازنات المالية

يعد قياس التوازن المالي للمؤسسة في الحكم على مدى امكانياتها في مواجهة التزاماتها بتاريخ معينة ، وسنقوم من خلال دراستنا للتوازن المالي بحساب رأس المال ، العامل ، الاحتياج في رأس المال العامل الخزينة الصافية .

أ- حساب رأس المال العامل :

من خلال تعريفنا لرأس المال العامل والذي هو عبارة عن الهامش أو الضمان الذي تحتفظ به المؤسسة لمواجهة مشكلة سرعة دوران الأخطار التي تتعرض لها موجوداتها الثابتة ويمكن حسابه بالطريقة التالية :

* من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدمات المستقرة

$$FRng = RD - ES$$

من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل الصافي الاجمالي = (استخدمات الاستغلال + استخدمات خارج الاستغلال + استخدمات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)

$$FRng = (Eex + Ehex + ET) - (Rex + Rhex + RT)$$

وفيما يلي نقوم بحساب FRng حسب الطريقتين والاعتماد على البيانات للميزانيات المالية للسنوات الثلاث 2011 - 2012 - 2013 حسب الجدول التالي :

❖ من اعلى الميزانية

2013	2012	2011	السنوات البيان
1304583	1347915	1313209	الموارد الدائمة
630401	624853	716001	الاستخدامات المستقرة
674179	723062	596305	راس المال العامل الصافي الاجمالي FRng

❖ من اسفل الميزانية :

2013	2012	2011	السنوات البيان
312200	458807	509	استخدامات الاستغلال Eex
-	-	-	استخدامات خارج الاستغلال Ehex
523280	421680	277831	اصول الخزينة ET
159604	156674	190344	موارد الاستغلال Rex
1697	751	551	موارد خارج الاستغلال Rhex
-	-	-	خصوم الخزينة RT
674179	723062	596305	راس المال العامل الصافي الاجمالي FRng

التعليق على راس المال العامل

نحن نعلم وكما رأينا في الدراسة النظرية انه كلما كان راس المال العامل الصافي الاجمالي (FRng) موجبا ، وكلما كبر مبلغه كلما دل هذا على ان وضعية المؤسسة جيدة وهذا ما يزيد من ثقة العاملين معها وخاصة الموردين . وبالرجوع الى الدراسة التي قمنا بها على راس المال العامل الصافي الاجمالي نجد ان هذا الاخير كان موجبا خلال سنوات الدراسة (2011 ، 2012 ، 2013) وازدادت ايجابيته من خلال 2011 الى 2012 ثم انخفضت سنة 2013 . ويرجع السبب الاساسي في ايجابية راس المال العامل الى الارباح التي جلبتها المؤسسة من سنة الى اخرى .

ومن هنا نرى ان وضع المؤسسة مزيج من التوازن المالي (السيولة) كما نرى ان الاستخدامات المستقرة لا تمول إلا عن طريق الموارد الدائمة وهنا تتحقق قاعدة التوازن المالي خلال السنوات الثلاث محل الدراسة .

وهذا يقودنا الى القول بان المؤسسة قريبة كل القرب من التوازن المالي وهذا يادي الى اكتسابها للاستقلالية المالية .

ان اعتمادنا في تحليل التوازن المالي للمؤسسة على حساب وتحليل راس المال العامل الصافي الاجمالي فقط لا يكفي للخروج برأي صائب يشخص بمقره البنية المالية للمؤسسة وعليه لا يمكن الحكم بصفة موضوعية ودقيقة من خلال حساب الراس المال العام على كون وضعية السيولة جيدة او ضعيفة لأنه لا يقدم اسلوب صريحا وكميا لقياس سرعة الدوران والأخطار على التوازن المالي .

كما ان راس المال العامل الصافي الاجمالي موجب وكثير يمكن ان يكون مؤشر لسوء استعمل الموارد الدائمة ولمعرفة مدى تغطية راس المال العام لاحتياجات التي تتطلبه الاستغلالية لا بد من حساب احتياجات من راس المال العامل (BFrg)

ب - حساب الاحتياج في راس المال العامل (BFrg)

من خلال الدراسة النظرية السابق عرفنا بان BFrg هو اجمالي الاموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال حيث ينقسم الاحتياج في راس المال العامل الى :

1- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFrg) :

الذي يحسب بالطريقة التالية :

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$BF_{rex} = E_{ex} - R_{ex}$$

2013	2012	2011	السنوات البيان
312200	458807	509369	Eex
159604	156674	190344	Rex
152596	302133	319025	BFrex

2- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) : ويحسب كما يلي :

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

2013	2012	2011	السنوات البيان
-	-	-	Ehex
1697	751	551	Rhex
(-1697)	(-751)	(-551)	BFhex

ومن الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال .

$$BFRg=BFRex+BFRhex$$

2013	2012	2011	السنوات البيان
152595	302133	319025	Bfrex
(-1697)		(-551)	Bfrhex
150899	301382	318474	Bfrg

التعليق

من خلال النتائج التي أبرزتها الجداول الثلاث نلاحظ :

- أن الاحتياج في رأس المال العامل الاستغلال : أنتج النشاط العادي للمؤسسة احتياجا ماليا خلال السنوات الثلاث وهذا راجع الى أن أجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطئ من أجال دفع الموردين ، وهو ما يوجب البحث عن موارد مالية جديدة لتمويل هذا الاحتياج .

- أما الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال : أنتج النشاط الغير العادي للمؤسسة موردا ماليا خلال السنوات الثلاث ، وهذا ما يحقق من حدة العجز في السيولة (بطئ دوران المخزون والتباعد بين أجال كل من العملاء والموردين) .

- الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي لسنوات الثلاث كان موجبا وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة الى موارد اضافية لتغطية أنشطتها الاستغلالية .

ج - حساب الخزينة الصافية :

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموع الأموال التي تستطيع المؤسسة استعمالها فورا لذا فهي تعتبر كهامش أمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع من خلاله مواجهة ديونها بتواريخ استحقاقها ويمكن حسابها بطريقتين:

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

1- الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

$$TN = ET - RT$$

2- الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الاجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الاجمالي .

$$TN = FRng - BFRg$$

2013	2012	2011	السنوات البيان
674179	723062	596305	FRng
150899	301382	318474	BFRg
52328	421680	277831	TN

2013	2012	2011	السنوات البيان
52328	421680	277831	ET
-	-	-	RT
52328	421680	277831	TN

التعليق :

من النتائج التي ظهرت في الجدولين نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث أي أن استخدامات الخزينة أكبر من مواردها وبمعنى آخر رأس المال العامل الصافي الاجمالي يغطي احتياجاته وهذا يقودنا الى أن المؤسسة على استعداد تام لمواجهة التزاماتها الفورية ، ويبين أن الوضع الذي تعيشه المؤسسة هو تحقيقه لأدنى شروط التوازن المالي أي لديها السيولة الكافية التي تستطيع تغطية احتياجات دورة الاستغلال .

وهنا يمكن القول بأن الأرقام التي ظهرت تعبر عن حسن التسيير الذي تعرفه المؤسسة .

المطلب 2 : التحليل بواسطة النسب المالية :

أ - نسب السيولة :

نسب السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة < 1

نسب السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزونات / الخصوم المتداولة

نسب السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة أو أصول الخزينة / الخصوم المتداولة

البيان	2011	2012	2013
الاصول المتداولة	787200	880487	835480
الخصوم المتداولة	190895	157425	161301
المخزونات	368679	354167	236506
التقديرات او اصول الخزينة	277831	421680	523280
نسبة السيولة العامة	4.12	5.6	5.2
نسبة السيولة السريعة	2.19	3.34	3.71
نسبة السيولة الجاهزة	1.45	2.68	3.24

التعليق :

عرفنا سابقا أن المحلل المالي الكفئ عموما وقبل كل شيء يهتم بدراسة سيولة المؤسسة والتي تسعى الى الكشف عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها والآن وبعد حسابنا لمختلف هذه النسب سنحاول تحليل النتائج المتحصل عليها ومن ثم الحكم على الشركة المدروسة من حيث السيولة

أ - 1 - نسبة السيولة العامة

وقد سجلنا القيم التالية عبر السنوات المدروسة (2011 ، 2012 ، 2013) (5.2.5.6.4.12) على الترتيب وهذه القيم هي قيم موجبة وت فوق الواحد وبالتالي فالأصول المتداولة قادرة على تغطية الخصوم المتداولة والملاحظ كذلك أن سنة (2011) (4.12) كانت منخفضة ثم ارتفعت وذلك للزيادة في الأصول المتداولة وانخفاض الخصوم المتداولة (2012) (5.6) ثم انخفضت سنة (2013) (2،5) وذلك لانخفاض المتداول والزيادة في الخصوم المتداولة .

كما توضح هذه النسبة أن كل دينار واجب تسديده خلال فترة لا تتعدى السنة يقابله 4.12 د ، 5.6 د ، 5.2 د) على التوالي للسنوات (11-12-13) من الأصول المتداولة التي تتمتع بسيولة كبيرة أي يمكن تحويلها الى نقدية دون عناء وذلك طبعا إستثناء بعض الصعوبات التي بالمخزون) عدم بيعه ، فقدان قيمته) .

أ - 2 - نسبة السيولة السريعة :

كانت قيم هذه السنة خلال السنوات الثلاث (11-12-13) على الترتيب (2.19، 3.34، 3.71) أن هذه النسبة تحسب بعد استبعاد المخزون السلعي من اجمالي الأصول المتداولة وطالما كانت هذه النسبة كبيرة جدا وتتم خارج المجال المحدد [0.3 ، 0.5] وهو حد الضمان وأكبر من حد الضمان ويمكن القول أو الوحدة تستطيع مجابهة التزامتها وبسرعة كبيرة جدا بمعنى آخر أن الوحدة تتوفر على سيولة كبيرة مع معدل نسبة السيولة في ارتفاع من سنة لأخرى خلال سنوات الدراسة وذلك راجع الى انخفاض قيم المخزون وارتفاع الموجودات المتداولة .

أ - 3- نسبة السيولة الجاهزة :

سجلنا القيم التالية (2.68، 1.45، 3.24) ونظرا لكون هذه النسبة تسمح لنا بالمقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة على درجة عالية من السيولة وهي تحتفظ بجزء كبير وكبير جدا من أموالها على شكل قيم جاهزة مما يؤثر سلبا على مردودية الأموال المستثمرة في المؤسسة .

ب - تحليل نسب الهيكلية :

ب- 1- نسب هيكلية الأصول

نسبة هيكلية الاصول الثابتة = $\frac{\text{الاصول الثابتة}}{100} \times 100$

مجموع الاصول

نسبة الاصول المتداولة = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{100} \times 100$

مجموع الاصول

البيان	2011	2012	2013
الاصول الثابتة	716004	624853	630404
الاصول المتداولة	787200	880487	835480
مجموع الاصول	1503204	150340	1465480
نسبة هيكلية الاصول الثابتة	47.63	41.50	43.01
نسبة الاصول المتداولة	52.36	58.49	57.01

ب- 2- نسبة هيكلية الخصوم

نسبة الاموال الدائمة = $\frac{\text{الاموال الدائمة}}{100} \times 100$

مجموع الخصوم

نسبة الديون القصيرة = $\frac{\text{الديون القصيرة}}{100} \times 100$

مجموع الخصوم

نسبة الاموال الخاصة = $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{100} \times 100$

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

الأموال الدائمة

البيان	2011	2012	2013
الاموال الدائمة	1312309	1347915	1304583
الديون القصيرة	190344	156674	159604
الاموال الخاصة	900000	900000	900000
ع الخصوم	1503204	1505340	1465480
نسبة الاموال الدائمة	87.30	89.54	89.02
نسبة الديون القصيرة	12.66	10.40	10.89
نسبة الاموال الخاصة	59.87	59.78	61.41

هـ - نسب التمويل :

نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{اموال دائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$

نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{اموال خاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$

نسبة التمويل الخارجي = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$

نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

2013	2012	2011	السنوات البيان
1304583	1347915	1312309	مجموع الاموال الدائمة
630404	624853	716004	مجموع الاصول الثابتة
1138692	1161584	1110441	مجموع الاموال الخاصة
161301	157425	190895	مجموع الديون
146884	1505340	1503204	مجموع الاصول
2.07	2.16	1.83	نسبة التمويل الدائم
1.81	1.86	1.55	نسبة التمويل الخاص
0.11	0.10	0.12	نسبة التمويل الخاص
0.77	0.77	0.73	نسبة الاستقلالية المالية

التعليق على نسب التمويل :

ج-1- نسبة التمويل الدائمة : يجب أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي - 1- وهذا ما نلاحظه من الجدول حيث نجد سنة 2011 تساوي هذه النسبة 1.83 ، أي أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ويزيادة ، وهذا مايفسر حصولنا في السابق على رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FRng) موجب ، ونلاحظ ارتفاع هذه السنة في 2012 وهي نسبة كبيرة جدا حيث وصلت 2.16 حيث أصبحت الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة بجزء كبير جدا ، وهذا راجع الى تراكم الأرباح بالنسبة للمؤسسة وظهور الأموال الخاصة بقيمة موجبة وهذا مايبين لنا الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة .

ج-2- نسبة التمويل الخاص : وتقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة للأصول الثابتة بالأصول الخاصة ، وقد ظهرت هذه النسبة في كل السنوات 2011 ، 2012 ، 2013 بقيمة 1.55، 1.86 ، 1.81 وهي نسبة تعتبر كبيرة ومنه فالأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة وهذا ما أدى بالمؤسسة الى الاستغناء على الأموال الأجنبية والديون القصيرة للتمويل ، وهذا يدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة سجلت تحسن سنة 2012 مقارنة بـ : 2011 و 2013 .

ج-3- نسبة التمويل الخارجي : تعتبر هذه النسبة مهمة جدا لأنها النسبة التي يتم على أساسها منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زادت سهولة المؤسسة في الحصول على القروض .

ونلاحظ أن هذه النسبة تتراوح ما بين 0.12 ، 0.10 ، 0.11 على الترتيب وهي نسبة منخفضة جدا عند النسب المعيارية والتي تكون أقل من 0.50 وهذا ما يكسب المؤسسة ثقة المتعاملين معها وتقدمهم لمنح القروض لها .

ج-4- نسبة الاستقلالية المالية : وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة ، أي درجة استقلاليتها المالية عن الدائنين من مقدمين القروض ومن خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن هذه النسبة ظهرت خلال السنوات 2011، 2012 ، 2013 بقيم 0.73 ، 0.77 ، 0.77 ، وهي قيمة كبيرة مقارنة بالقيمة التي تطلبها البنوك والمقرضين وهي 0.50 ويعني ظهور هذه النسبة نتيجة لإيجابية الأموال الخاصة وهذا يعني أن المؤسسة تكتسب استقلاليتها المالية ، وهذا ما يؤكد دوما الوضع المقبول عموما الذي تعيشه المؤسسة .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

د- نسب الربحية (المردودية)

ويمكن حسابها من خلال الجدول التالي

نسب ربحية الاصول (نسبة المردودية الاقتصادية) = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الاصول

نسب ربحية النشاط (نسبة المردودية التجارية) = نتيجة الدورة الصافية / رقم الاعمال

نسب الاموال الخاصة (نسبة المردودية المالية) = نتيجة الدورة الصافية / الاموال الخاصة

2013	2012	2011	السنوات البيان
979501	847662	820186	رقم الاعمال خارج الرسم
1237	72541	34312	نتيجة الدورة الصافية
1138692	1161584	1110441	الاموال الخاصة
1465884	1505340	1503204	مجموع الاصول
%0.08	%5	%2	نسبة المردودية الاقتصادية
%0.12	%9	%4	نسبة المردودية التجارية
%0.11	%6	%3	نسبة المردودية المالية

التعليق :

د-1- المردودية الاقتصادية : تعبر نسبة المردودية الاقتصادية عن الارباح المحققة من كل

دينار مستثمر في الاصول ، ففي السنوات الدراسة كانت قيمتها على التوالي 0.02 / 0.05 /

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

0.008 ، وهي انخفضت بشكل كبير سنة 2013 رغم ذلك فالوحدة بشكل عام ذات كفاءة ضعيفة في ادارة اصولها حيث حققت ربحا صافيا يقدر ب (0.02 / 0.05 / 0.008) لكل دينار مستثمر في الاصول .

د-2- المردودية التجارية : نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها ان كل النسب في السنوات الثلاثة اي ان كل 1 دج من المبيعات يحقق 4% في السنة الاولى .

و ارتفعت الى 9% سنة 2012 لتتخفف الى 0.02% سنة 2013 وهذا راجع للتغير في الارباح حيث حققت المؤسسة اكبر ربح سنة 2012 و اصغر ربح سنة 2013 .

وعليه يمكن القول ان هذه السنة ضعيفة بالنسبة لرقم الاعمال خارج الرسم .

د-3- المردودية المالية : تعتبر نسبة المردودية المالية اكبر مدلولية من نسبة المردودية الاقتصادية وهي تعبر عن درجة ربحية الاموال الخاصة كما تفيد في حساب الارباح الصافية التي تعود على الشركاء و المساهمين دون غيرهم .

وبعد حسابنا لهذه النسبة لاحظنا ان كل دينار مستثمر حقق ربح قدره (0.03 دج / 0.06 دج / 0.001 دج) وهي مردودية ضعيفة جدا و هذه قيمة الارباح المحققة مقارنة بالأموال الخاصة

ملاحظة :

و نظرا لعدم توفر المعلومات و المعطيات الكافية المتحصل عليها من المؤسسة فقد اکتفينا في تحليلنا على الاعتماد الا على التوازنات و النسب المالية (ماعدا نسب النشاط) وعدم التطرق الى جدول التمويل .

المطلب 3 : النتائج و الاقتراحات

بعد تشخيص الحالة المالية لمؤسسة سوناريك بكل انحاء الوطن عبر وحداتها باستعمال الادوات التقنية المستعملة في التحليل المالي ، وهذا بهدف تدقيق السياسات المالية المطبقة في المؤسسة خلاصنا الى بعض نقاط الضعف وقوة السياسات المالية المتبعة من طرفها .

1/ نقاط الضعف :

- فشل الادارة في توظيف جزء هام من الموارد المالية في استثمارات ذات عائد و هذا من خلال دراستنا السيولة عندما تحتفظ المؤسسة بجزء كبير من اموالها في شكل نقدية.
- اعتماد المؤسسة في عملية بيعها لمنتجاتها على عدد الطلبات الشهرية من طرف الزبائن.
- النتيجة يوجد انخفاض بين سنتي 2012 و 2013 .
- اعتماد المؤسسة على المحاسبة العامة و التحليلية دون التطرق للتحليل المالي .
- عدم استغلالها الامثل لمواردها المالية .
- وجود سلع منافسة في السوق من قبل المؤسسات الاخرى .

2/ نقاط القوة :

- كبر حجم ومساحة الشركة و هذا ما يمكنها من التوسيع و فتح وحدات انتاجية جديدة
- مكانة المؤسسة على الساحة الاقتصادية في السوق .
- توفر المؤسسة على اطارات ذات خبرة و كفاءة مهنية .
- اعتماد المؤسسة على نظام الاعلام الالي .

الاقتراحات و التوجيهات :

- الادارة الجيدة للخزينة حتى لا تبقى هناك اموال مجمدة و بالتالي ضياع فرصة الربح .
- محاولة فتح اقسام جديدة و السرعة في بدا المشاريع الاخرى

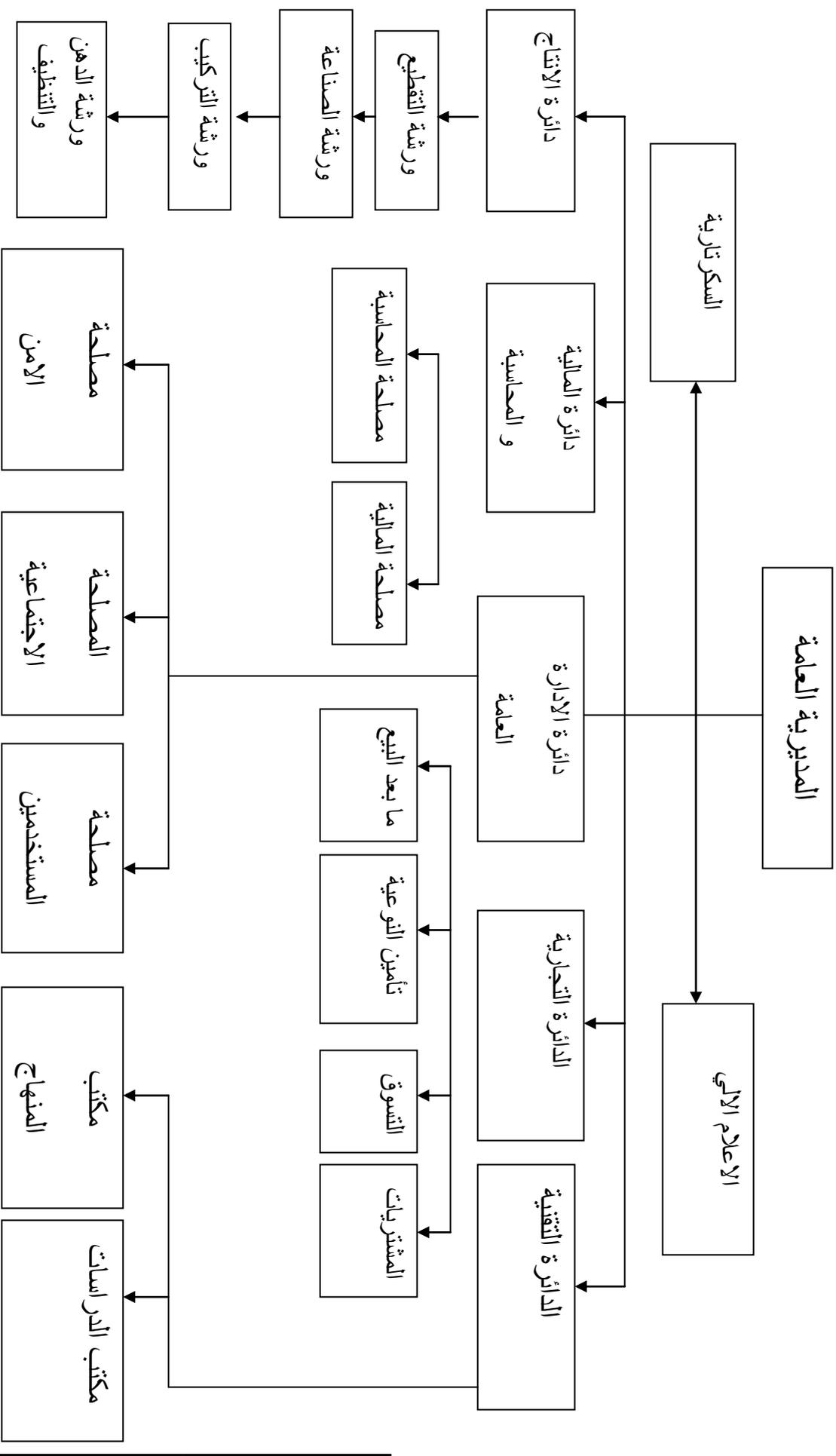
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

- ضرورة اعطاء المؤسسة اهمية اكبر للجانب التسويقي كالاتشار ، تحسين النوعية ،
التعبئة.....
- دراسة و متابعة دوران السوق و تطوراته .
- ارضاء الطلب الافضل عن طريق الانتاج ذا الجودة العالية .
- ضرورة اعطاء اهمية و عقلنة للموارد البشرية .
- العمل على تجديد تجهيزات الانتاج مع الاخذ بعين الاعتبار مستجدات التكنولوجيات من اجل
الاستغلال الامثل للموارد المتاحة .
- العمل على تخفيض تكاليف الانتاج كذلك المتعلقة بالعمال و ذلك عن طريق التقليل من عددهم
في بعض المصالح المتواجدة داخل المؤسسة خصوصا الوحدات التجارية .
- دراسة السوق و ذلك بوضع تقديرات موضوعية لما سيكون عليه الطلب في السوق في المستقبل و
هذا يجنب المؤسسة شراء المواد الاولية بكميات تفوق حاجاتها مع الاخذ بعين الاعتبار الاخطار
التي سوف تتجر عن تخزينها مثل تعرضها للتلف و تحمل تكاليف تخزين اضافية .
- ضرورة العمل على زيادة راس المال الخاص .
- تحسين الانتاج من حيث الجودة و السعر لمواجهة المنافسة .
- اتباع سياسة تسويقية تسمح بترويج منتجاتها و زيادة منتجاتها و زيادة مبيعاتها كالإشهار و منح
التسهيلات للعملاء .
- الاعتماد على نتائج التحليل المالي و جعلها ركيزة اساسية قبل اتخاذ اي قرار .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة SONARIC

وفي الأخير و بالرغم مما قدمناه من محاولات لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة تبقى اراء و نظرة المحلل الخارجي تختلف عن اراء و نظرة المحلل الداخلي نظرا لقربه من وسط و ظروف العمل المحيطة به .

الشكل رقم (8) الهيكل التنظيمي للوحدة محل الدراسة



الميزانية المحاسبية للسنة المالية المقفلة في : 31 - 12 - 2013

المبلغ الصافية	الخصوم	رقم الحساب	مبالغ الصافية	الاقتلاكات والمؤونات	المبالغ الاجمالية	الأصول	رقم الحساب
900000000	<u>رؤوس الاموال الخاصة</u> راس المال الخاص	101	-	4833908.92	4833908.92	<u>الأصول غير المتداولة</u> القيم الثابتة المعبوية	20
74282634.5	فرق المادة التقدير	105	107926.42	3368003.9	3475930.32	القيم الثابتة المعبوية	21
126854923.2	الاحتياطات	106	15429878.24	-	15429878.24	أراضي	211
1237030.49	نتيجة الدورة الصافية	12	578312980.2	809461713	1387774393	المنشآت التقفية والمعدات والأدوات الصناعية	215
1137454714	مج ، رؤوس الاموال الخاصة		21457727.1	34245002.58	557702729.68	القيم الثابتة المادية الاخرى	218
-	<u>الخصوم غير المتداولة</u> اقتراضات لدى مؤسسات القرض	167	0	0	0	القيم الثابتة المعبوية الجارية انجازها	237
-	المؤونات و الأعباء	15	61530511.9	851908628.4	1467217140	مجموع الاصول غير الجارية	
-	مج الخصوم الغير جارية		7469146.06	50656.37	75519802.79	<u>الأصول المتداولة</u> <u>المخزونات ومنتجات قيد التقفي</u>	03
2846477.46	موردو المخزونات والخصمات	401	242315006.9	8589734.92	150904741.9	المخزونات من البضائع	30
165890824.1	مورد القيم الثابتة	404	19355146.02	322273.09	19677419.11	مواد اولية ولوزام	31
21807364.09	الزبائن الدائون	419	19355146.02	71211.54	9699186.02	السلع قيد الانتاج	33
7910000	الشركاء - الحصص الواجب دفعها	457	57441847.41	1560	57434.407	خدمات قيد الانتاج	34
1697398.1	ديون أخرى	50	0	0	0	منتجات تامة الصنع	355
0	ديون مالية اخرى	51	0	0	0	المنتجات المتبقية او المواد المسترجعة	358
327192552	مج الخصوم المتداولة		15095000	-	15095000	مخزون خارجي	37
36317156.52	الاقتطاعات الجارية للبنك	519	10000	-	10000	<u>حسابات الغير</u>	04
1465884297	المجموع العام للخصوم		3419951.19	-	3419951.19	الموردون المدينون	409
			7626000.78	33343.83	7659344.61	الزبائن	411
			64637946.85	66711855.1	331349802	تسبيقات على الاستغلال	45
			765280765.3	0	765280765.3	مدونو الزبائن	46
						اصول الخزينة	47
							05
			1465884297			مجموع العام للأصول	

الميزانية المحاسبية للسنة المالية المقتلة في 2011-12-31

المبالغ الصافية	الخصوم	رقم الحساب	مبالغ الصافية	الاقتلاكات والمؤونات	المبالغ الاجمالية	الأصول	رقم الحساب
900000000	<u>رؤوس الاموال الخاصة</u> راس المال الخاص	101	4833908.92	-	4833908.92	<u>الاصول غير المتداولة</u> القيم الثابتة المعنوية	20
88879045.66	فرق المادة التقدير	105	216607.31	3259323.01	3475930.32	القيم الثابتة المعنوية	21
92074974.46	الاحتياطيات	106	15788253.24	-	15788253.24	أراضي	211
34320864.26	نتيجة الدورة الصافية	12	586169173.7	698653092.1	1284822266	المنتجات التلقية ومعدات وأدوات صناعية	215
			38397878.34	41685137.7	80083016.04	القيم الثابتة المعنوية الجاري انجازها	218
1080954020	مع ، رؤوس الاموال الخاصة		24613134.06	-	24613134.06		237
	<u>الخصوم غير المتداولة</u> اقتراضات لدى مؤسسات القرض المؤونات و الأعباء	167	670018956.2	743597552.8	3771931371	<u>الاصول المتداولة</u> مجموع الاصول غير المتداولة	
-		15	3655417.16	53023.78	3708440.94	<u>المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ</u> مخزونات من البضائع	03
-			228635194.7	681405.4	235316600.1	مواد اولية و لوزام	30
	مع الخصوم الغير جارية		11159567.1	24180	11183747.1	السلع قيد الانتاج	33
			14193902.5	-	14193902.48	خدمات قيد الانتاج	34
	<u>الخصوم المتداولة</u> موردو المخزونات والخدمات مورد القيم الثابتة الزبائن الدائون الشركاء - الحصص الواجب دفعها ديون اخرى ديون مالية اخرى	401	0	-	0	المنتجات المصنعة	355
30870388.22		404	108383.87	-	108383.87	المنتجات المتبقية او المواد المسترجعة	358
201868496.6		419	50819200	-	50819200	المخزونات في الخارج	37
23385633.38		457	12808849.57	-	12808849.57	حسابات الغير	04
14910000		50	6590072.94	-	6590072.94	الموردون المدينون	409
121177927.5		51	10255096.46	-	10288440.29	الزبائن	411
550721.61			123844730.3	51591134.76	175435865.1	تسبيقات على الحساب	45
392763167.3	مع الخصوم المتداولة		277830952.6	-	277830952.6	تسبيقات على الاستغلال	46
	<u>خصوم الخزينة</u>	519				مدينو الزبائن	47
	الاعتمادات الجارية للبنك					اصول الخزينة	05
1508038052	المجموع العام للخصوم		1508038052	51624478.59	533773380	مجموع العام للأصول	

خاتمة



خاتمة

الخاتمة :

تكتسي الوظيفة المالية اهمية بالغة ضمن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة و هذا نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق اهدافها و رسم سياستها المالية و حتى تتمكن الادارة المالية من اداء مهامها على اكمل وجه يجب على القائمين عليها الاهتمام بالتحليل المالي الذي يعتبر الوسيلة الالهة النافعة للتعرف على مراكز القوة و الضعف و مدى توازن الهيكل المالي للمؤسسة .

التحليل المالي الصحيح لآياتي إلا بإتباع طرق منهجية علمية من خلال دراسة واقع المؤسسة و محيطها داخليا و خارجيا بهدف تحقيق التوازن المالي و الحصول على اعلى درجة من المردودية و في الاخير يكون التحليل المالي من خلال النتائج المحققة امكانية لاتخاذ القرارات الناجحة و الصائبة سواء في مجالات الاستثمار او الانتاج ولكن رغم اهمية التحليل المالي إلا اننا و اثنا دراستنا الميدانية التي اجريناها على مؤسسة سوناريك لاحظنا ان مجال تطبيقه محدود جدا حيث سجلنا تجاهل مسيري هذه المؤسسة للنتائج التي يهدف لها التحليل المالي و التي تساعد بدون شك المدير المالي في تسير الموارد و ترشيد قراراته المالية و تصويبها بالشكل الذي يمكن من الرفع في المردودية مستقبلا و لهذا يجب على مسؤولي هذه المؤسسة تدارك الوضع و ذلك بإعطاء اهمية اكبر للتحليل المالي .

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المراجع

الكتب

- انور عبدالخالق ومحمد صديق ، الادارة المالية واتخاذ القرارات لمشات الاعمال ، مطابع مجلس الدفاع الوطني ، الطبعة الاولى ، 1990
- ابراهيم عبد السلام تركي محمود ، تحليل التقارير المالية ، المملكة العربية السعودية .
- اسماعيل عرباجي ، اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1999.
- الياس بن ساسي ، التسيير المالي (الادارة المالية) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011.
- جميل أحمد توفيق ، أساسيات الادارة المالية ، دار النهضة .
- عبد الرحمان عطية المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الحالي ، دار حبيطلي ، الجزائر
- عبد الغفار حنفي ، الادارة المالية ، المعاصرة ، بيروت ، الدار الجامعية ، 1990 .
- محمد المبروك أبو زيد ، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية .
- محمد الزعبي هيثم ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، 2000 .
- محمد العزازي ، التسيير المحاسبي المالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، 2012-2013 .
- محمد علي العامري ، الادارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط1 2007 .
- محمد سعيد عبدالهادي ، الادارة المالية ، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، عمان
- محمد مطر ، التحليل المالي الانتماني ، جامعة البتراء .
- مفلح عقل ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، دار المستقبل ، عمان ، الاردن .
- مؤيد راضي خنفر ، تحليل القوائم المالية ، دار المسيرة ، عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية .
- مليكة زغيب ، ادوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية ، ادارة اعمال جامعة قسنطينة .
- نعيم نمر داود ، التحليل (دراسة نظرية وتطبيقية) دار البادية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2012 .
- وليد الناجي الحبالي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، اثناء للنشر عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- يعقوب عبد الكريم ، اصول المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، الطبعة الرابعة .
- ناصر دادوي عدوي ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية للنشر والتوزيع ، ط1 .

الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، المؤرخ في 25 مارس 2009 ..

المذكرات

طير لويزة ، فعالية التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة
ماستر في المحاسبة والتدقيق ، تخصص محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير ، جامعة البويرة ، 2013-20